

سلسلة إصدارات مركز البحوث والمعلومات

حروب الجيل الخامس والعدوان على اليمن

مركز البحوث والمعلومات

أنس القاضي

يونيو 2023م



حروب الجيل الخامس والعدوان على اليمن

مركز البحوث والمعلومات

أنس القاضي

يونيو 2023م

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar

المحتويات

4	مقدمة.....
8	مشكلة البحث:.....
8	أهمية الدراسة.....
8	الفرضية.....
16	عوامل ظهور حروب الجيل الخامس والعوامل المساعدة على اثارها....
16	دور العولمة.....
20	تراجع احتكار القوة.....
20	تداخل أدوات الحرب.....
21	ظهور الولاءات البديلة.....
21	تسارع التطورات التكنولوجية.....
22	الدرونز.....
25	سمات حروب الجيل الخامس ومظاهرها في العدوان على اليمن.....
27	انتشار المناطق الرمادية.....
34	تكتيك الحروب الهجينة.....
40	التحالفات الكبيرة.....
47	عدم وجود مرجعية مؤسسية موحدة.....
48	شركات المرتزقة.....
50	مجالات الصراع في حروب الجيل الخامس وتطبيقاتها في اليمن.....
50	الحرب الاقتصادية والمالية.....
58	الحرب البيئية.....
62	الحرب السبرانية والمعلوماتية.....
78	الحرب الناعمة.....

مقدمة:

يتناول البحث، مسألة حروب الجيل الخامس، كمفهوم نظري حديث في تحليل الصراعات الجيو سياسية الراهنة، وهو مفهوم متناسب مع وقائع الحرب العدوانية على اليمن التي تندرج تحت هذا المفهوم كما توصل إليه البحث.

تعرف حروب الجيل الخامس، بأنها «حروب بلا قيود» تهدف إلى هزيمة الخصم وتفجير الدولة من الداخل بالتركيز على إثارة التناقضات والانقسامات المجتمعية وتعميقها. فهي تستهدف المجتمع بشكل أساسي وليس القوات العسكرية للخصم، تقوم باستغلال التناقضات في المجتمع وتعززها وتستخدمها في هدم الدولة، عبر المواجهات العسكرية وغير العسكرية، وبتوظيف مجالات الحروب الاقتصادية والمالية والمعلوماتية والنفسية والفكرية والبيولوجية وغيرها. يستنتج من تتبع سلوك أطراف تحالف العدوان في اليمن، والتمعن في الأهداف التي يقصدها والمجالات التي يحارب بها والذرائع التي يطلقها، أن الحرب التي تشن وتدور على وفي اليمن، تنتمي للجيل الخامس من الحروب.

تقوم حروب هذا الجيل على تحالفات واسعة تضم الدول والقوى المسلحة الفاعلة غير النظامية سواء كانت جماعات إرهابية أو أحزاب سياسية أو عصابات الجريمة المنظمة والشركات الأمنية (للمرتزقة)، وغيرها من القوى التي يجمعها هدف مشترك يتمثل في إسقاط

الدولة ويختلفون على ما دون ذلك، وهذا ما يتجلى في طبيعة أطراف تحالف العدوان على اليمن وفي مجالات الاستهداف التي ينشطون فيها.

اعتمدت حروب الجيل الأول على البنادق والمدافع البدائية وتصادم الجيوش، بينما الجيل الثاني ارتبط بظهور معدات عسكرية حديثة، مثل المدرعات الثقيلة، وحروب الجيل الثالث ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية، بالاستناد إلى استمرار التطور التكنولوجي، خاصة ظهور الدبابات، وتطور الطائرات المقاتلة والغواصات، ونظم الاتصالات مما ساعد على القيام بالمناورات العسكرية بدرجة لم تكن معهودة سابقاً. أما حروب الجيل الرابع فتعتمد على توظيف أسلوب حرب العصابات، وظهرت في مرحلة حركة التحرر الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية.

مجالات حروب الجيل الخامس تختلف عما سبقتها، فالجيلان الأول والثاني كان يتم خوضهما في البر والبحر، فيما الجيل الثالث أدى إلى ضم المجال الجوي وكذلك المساحات تحت سطح المياه، بينما أدت حروب الجيل الرابع لانتقال الحرب إلى المجال السياسي بصورة مباشرة (فكل حرب هي امتداد للسياسة عموماً)، بحيث أضحت الحرب ذاتها صراع إرادات سياسية لا مجرد صراع بالقوة المسلحة، أما ميدان حروب الجيل الخامس فهو المجتمع ومؤسسات الدولة.

حروب الجيل الخامس، تجاوزت مجالات الصراع التقليدية، لتكون نوعاً من الحروب غير المقيدة، التي تجمع بين عدة أنواع من الحروب في

الوقت ذاته، وهي الحرب الاقتصادية، والسيبرانية، والحرب المعلوماتية، وحروب أسلحة الدمار الشامل، وحروب التضليل والإفساد، وتخريب البيئة بالتزامن مع استخدام المعارك الحربية التقليدية، وحروب الجيل الخامس يمكن شنها على الدول، حتى في حالة عدم وجود صراعات عسكرية عنيفة معلنة بين الدول.

إن أساليب مواجهة هذا النوع من الحروب تتمثل في سياسات الحكم العادل والبناء، حيث تركز حروب الجيل الخامس على المجتمع والدولة، وهو ما يجعل الآلية الأكثر ملائمة في مواجهتها هو تحصين المجتمع، من خلال التركيز على كسب ولاء المواطنين، ومعالجة الإشكاليات المحلية للحواضن الاجتماعية لـ«الإرهابيين» والميليشيات المسلحة المتمردة.

مع وصول البشرية إلى حروب الجيل الخامس من الحروب، فهناك تحولات غير تقليدية في العالم، حيث تراجعت الصراعات بين الدول مقابل تزايد الصراعات الداخلية التي للدول تأثير فيها، كما تزايد التعاون بين الدول والفواعل المسلحة من القوى غير النظامية كالجماعات «الإرهابية» والإجرامية والأجنحة المسلحة للأحزاب والمجموعات العرقية والانفصالية، واستغلال الفواعل المسلحة للتطور التكنولوجي واستخدامها المعدات المدنية كمعدات حربية مثل طائرات «الدرونز» المدنية التي تتحول إلى عسكرية أو تفخيخها، بالإضافة إلى تلاشي الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلام فيمكن أن تقوم الحرب في أي وقت ويمكن أن تَشُنّ التدخلات وتمارس مجالات الحروب الاقتصادية

والأمنية والمعلوماتية على الدول بدون إعلان حرب عسكرية. حالة الانفلات الأمنية الراهنة وعدم حضور الدولة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة المرتزقة لا تدل على فشل تحالف العدوان، بل على نجاح «التحالف» في تحقيق هدف هذا الجيل من الحروب المتمثل في إسقاط الدولة وتجزئتها، ولأن حضور الدولة حاجة اجتماعية فمن المهم تجسد الدولة والعدل في المناطق التي تحكم من قبل المجلس السياسي الأعلى حتى تصبح نموذجاً جاذباً ولذلك فإن كل خطوة من العمل المؤسسي داخل جهاز الدولة هو إجراء احترازي يصعب عملية تفكيك الدولة وانهيارها.

الدولة والمجتمع هما موضوع حروب الجيل الخامس، ولهذا ستواجه عملية بناء الدولة اليمنية ممانعة قوية من قوى الفساد المرتبطة بـ«التحالف» وستتكتل تحالفات من هذا النوع لممانعة عملية الإصلاح والبناء، فالهدف الأول للعدوان هو تدمير الدولة.

استهداف المنشآت الصناعية التجارية الزراعية ومختلف المؤسسات التي لها علاقة بعملية الانتاج، نهج مُتعمد وليست عملية خاطئة أو عمليات دفعت إليها شبه وجود أسلحة في العاصمة صنعاء.

مشكلة البحث:

هناك إشكالية معرفية تدفع لدراسة نظرية حروب الجيل الخامس، عواملها وسماتها، وكيف تم تطبيقها في اليمن ومدى التناسب بين المعرفة النظرية لحروب الجيل الخامس، وبين التجربة العملية لهذه الحرب التي جرت في الواقع اليمني، ومعرفة الأهداف النهائية للعدوان الأجنبي على اليمن على ضوء نظرية حروب الجيل الخامس، وفي ضوء الممارسة العملية في الحرب العدوانية الراهنة، ورفع توصيات بكيفية صيانة الجبهة الداخلية اليمنية في مواجهة هذه الحرب.

أهمية البحث:

لهذه الدراسة أهميتان رئيسيتان:

- **الأولى:** أهمية نظرية في معرفة نظرية حرب الجيل الخامس، وسماتها، ومقارنتها بالواقع وبالتالي معرفة منهجية دول «التحالف» في الاستهداف وأهدافها التكتيكية والاستراتيجية على ضوء ممارسته في الواقع.

- **الثانية:** معرفة تطبيقية حيث إن الحرب مازالت مستمرة والمعرفة النظرية تنتقل إلى التطبيق في معرفة سمات هذه الحرب ومواجهتها وصيانة الجبهة الداخلية.

الفرضية:

تقوم الفرضية على أن دول تحالف العدوان قامت بالإعداد والتهيئة

لهذه الحرب بشكل رئيس منذ العام 2011م بتدمير الدولة والمجتمع بما يهيئ الواقع لقبول إمكانية تطبيق هذه النوع من الحروب، وكانت دول تحالف العدوان تدفع في مسار تأجيج الانقسامات الاجتماعية السياسية في اليمن، نحو الحرب، فيما لم تكن مخصصة في رعاية العملية السياسية اليمنية «المبادرة الخليجية» و«مؤتمر الحوار الوطني» و«اتفاق السلام والشراكة»، والتي حسبها الأطراف اليمنية الوطنية حوارات جديدة.

الفترة التاريخية التي يغطيها البحث من مارس 2015م حتى مارس 2022م .

أجيال الحروب:

تمثل مقولة فريدريك انجلز "التكتيك رهن بالتكنيك"، مفتاحاً لفهم الحروب وتطورها من جيل إلى آخر؛ فالتطورات في تكتيكات وأساليب وسمات الحروب تأتي بالتوازي مع تطور التقنية عما كانت عليه في حروب الجيل السابق.

وقد تطورت أهداف الحروب من إبادة جيش الخصم إلى استنزاف موارد الخصم إلى إضعاف إرادته السياسية، وصولاً إلى استهداف المجتمع وانهيار الدولة في حروب الجيل الخامس، وهذا النوع من أجيال الحروب هو الأشدّ توحشاً.

حتى ستينيات القرن الماضي كان تصنيف الحروب تصنيفين حروب كلاسيكية تتواجه فيها جيوش نظامية فيما بينها، وحروب عصابات تتحارب فيها قوى شعبية مسلحة ضد جيش احتلال أو جماهير ثورية

ضد الجيش النظامي للسلطة الحاكمة في الدولة التي ينتمون إليها، وهذه الأنواع من الحروب تغيرت أشكالها ووسائلها. يبرر الكُتّاب الذين نظّروا لنظرية الجيل الأربعة للحرب بأن ابتدائهم بعام 1648م أنه العام الذي تحولت فيه أوروبا إلى نُظم الدولة الحديثة التي تحترم فيه كل دولة حدود جارتها، وتمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية.⁽¹⁾

الجيل الأول تميز بارتداء زيّ موحد، لباس يراعي الاعتبارات الجمالية التي توصل فكرة أن هذه الدول صاحبة هذا الجيش أغنى وقادرة على تجهيز جنودها وإعطائهم مستوى أفضل من الدعم، اعتمد هذا الجيل من الحروب على استخدام البنادق والمدافع البدائية حيث كان الخصوم يحشدون عدداً كبيراً من القوات في شكل صفوف لتوجيه النيران بكثافة على امتداد ميدان المعركة وتمثل الهدف الرئيسي للحرب في تحقيق انتصار عسكري حاسم من أول مواجهة.

ومثال ذلك الحروب النابليونية في أوائل القرن التاسع عشر وتتمثل أهمية هذا الجيل من الحروب في أنه ساهم في غرس ثقافة لنظام الانضباط في الجيوش، إلا أنه مع تطوّر الأسلحة والمعدات العسكرية أصبحت تكتيكات الصفوف غير مجدية وانتحارية، وفي هذه الحروب كان الزيّ يُعطي أيضاً ميزة التفريق بين العنصر العسكري المستهدف وبين المدني الذي يرتدي الملابس العادية.⁽²⁾

(1) إيميل خوري، «صراعات الجيل الخامس»، (بيروت: شركة المطبوعات، ط1 2016م)، ص 32
(2) مصدر سابق

حروب الجيل الثاني:

أدى التطور التكنولوجي وتوافر قوة نيران أشد كثافة في ميدان المعركة وانتشار البنادق الآلية والمدرعات الثقيلة إلى التراجع عن تكتيكات حشد عدد كبير من القوات في ميدان المعركة والاعتماد على الخنادق بدلاً من ذلك، فقد كان الهدف الرئيسي من الحرب هو الاستنزاف، حيث اعتمدت حروب هذا الجيل على تكثيف قوة إطلاق النار باستعمال المدفعية بحيث تتمكن من تدمير مواقع العدو المنتظمة قبل مواجهته.

كما اعتمد هذا الجيل من الحروب على التنسيق الدقيق بين الأسلحة والوحدات العسكرية، ويعد التطور التكنولوجي هو العامل الحاسم في الجيل الثاني من الحروب حيث ارتبط هذا النمط من الحرب بظهور معدات عسكرية حديثة كالمدرعات الثقيلة والطائرات المقتلة، فضلاً عن الاستفادة من الاقتصاد الصناعي الأوروبي لإنتاج العتاد العسكري بكميات ضخمة، لم تكن متوفرة في حروب الأجيال السابقة.⁽³⁾

حروب الجيل الثالث:

ظهر هذا الجيل من الحروب بعد الحرب العالمية الثانية مع قيام الألمان بتطبيق نمط "الحرب الخاطفة"، وتعتمد حروب هذا الجيل على عنصر المفاجأة والسرعة والتشويش الذهني، وذلك من خلال

(3) مصدر سابق

الضربة الاستباقية التي تشل حركة الخصم وتقوّض أركانه. ساهم في ظهور هذا الجيل من الحرب عاملان أساسيان أولهما استمرار التطور التكنولوجي خاصة ظهور الدبابات بالإضافة إلى ظهور الطائرات المقاتلة ونظم الاتصالات، مما ساعد على القيام بالمناورة العسكرية وسمح بالتنسيق الأفضل بين نيران القوات البرية والجوية، وقد ساعدت هذه التكتيكات في إعطاء فرصة للجيش الأقل عدداً في تحقيق التفوّق على جيوش أكبر وأكثر تسليحاً كالانتصار الساحق للألمان على الفرنسيين 1940م.

أما العامل الثاني فقد تمثل في ظهور المبادرة في الميدان واستخدام تكتيكات غير اعتيادية نظراً لإدراك الألمان بأنهم لا يستطيعون الفوز بالاستناد على العتاد العسكري فقط لضعف قوتهم الاقتصادية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، فاعتمدوا أساليب المناورة بدلاً من الاستنزاف من خلال الالتفاف على قوات العدو وتحقيق اختراق عميق لدفاعاته وقطع خطوط امداداته وتدمير مراكزه القيادية والإدارية وبالتالي هزيمته. وفي هذا الجيل من الحروب تراجعت ثقافة الانضباط وأصبحت المبادرة وليس الطاعة هي الأهم وأضحى قادة الجيش مطالبين بتحقيق نتائج ايجابية بغض النظر عن التكتيكات ولهذا أُسميت هذه الحرب باللامركزية على عكس الجيالن الأولين.⁽⁴⁾

(4) شادي عبد الوهاب منصر، «حروب الجيل الخامس»، (القاهرة: العربية للتوزيع والنشر، ط1 9102م) ص 62

حروب الجيل الرابع:

تعود بداية هذا النوع من الحروب إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية بفترة طويلة كما في الحرب الأهلية الأمريكية والحرب الروسية اليابانية، وكان ماوتسي تونغ زعيم الثورة الصينية أول من نُظر وقام بالتطبيق الميداني الناجح لحروب هذا الجيل.

حدد "ماوتسي تونغ" ثلاث مراحل ضرورية لنجاح حركة التمرد، وهي بناء الدعم السياسي لحركة التمرد حيث تقتصر العمليات العسكرية في هذه المرحلة على الاغتيالات السياسية التي تصاحبها حملات دعائية من أجل دعم الشعب لحركة التمرد، وتبدأ المرحلة الثانية مع زيادة قوة حركة التمرد حيث تشرع خلالها في السيطرة على بعض المناطق المتنازع عليها وحكمها، وتتمثل المرحلة الثالثة في التحول إلى جيش نظامي والسعي لإسقاط الحكومة المعادية، وقد كان ماوتسي تونغ أول من رأى أن الحصول على القوة السياسية يعد شيئاً ضرورياً من أجل نجاح حركة التمرد.⁽⁵⁾

تعتمد حروب الجيل الرابع على توظيف أسلوب حرب العصابات لإقناع صانع القرار السياسي للخصم أن الأهداف الاستراتيجية التي يسعى لها لا يمكن تحقيقها أو أنها مكلفة للغاية مقارنة بالعوائد المتوقعة من ورائها، ويرتبط ذلك بتنظيم حملات إعلامية سياسية كثيفة للتأثير على نخبة صناع القرار في الدولة المعادية، وتتمثل أبرز سمات حروب الجيل الرابع في الامتداد الزمني الذي قد يمتد لسنوات وفي بعض

(5) مصدر سابق ص 82

الأحيان لعقود طويلة.

كما تمثل الأبعاد السياسية محوراً هاماً في حروب هذا الجيل، فالهدف من الحرب ليس الهزيمة التقليدية لجيش الخصم ولكن تحقيق نصر سياسي عليه من خلال كسر إرادته ورفع تكلفة استمرار الحرب.

ويصعب في حروب هذا الجيل الفصل بين القوات العسكرية والمدنيين وبالتالي تغييب المعالم البارزة لأرض المعركة، مما يساهم في تعدد البؤر الساخنة، ويعمل هذا النوع من أجيال الحروب على حرب المعلومات وتوظيف الوسائل الإعلامية للحد من الدعم الشعبي للحكومة الطرف الآخر في النزاع، وكذلك تعدد ساحات القتال، إذ لا توجد معالم واضحة لأرض المعركة، وهذه السمة من حروب هذا الجيل انتقلت إلى الجيل التالي (الخامس) وباتت من سمته البارزة. لا تقتصر الحرب على أطرافها المباشرة فقد تقدّم دولة على دعم فواعل مسلحة من غير الدولة ودعم الدولة وجماعة تخوض الحرب بهدف تحقيق أغراض سياسية تتمثل في إطالة أمد الحرب واستنزاف الخصم.

حرب العصابات في حقبة التحرر الوطنية في فيتنام ضد المستعمر الفرنسي بداية (1945م) في كوبا (1953م) والجزائر (1954م) وجنوب اليمن (1963م) أطلقت شرارة حروب الجيل الرابع، إلا أن مفهوم حروب الجيل الرابع، ليس محصوراً على حروب التحرر الوطنية غير المتكافئة التي تواجه فيها دولة استعمارية شعباً مسلحاً تسليحاً بسيطاً، بل يدخل ضمنها التمرد على سلطة استعمارية كما حدث في

العراق والصومال، وكذلك حروب الجماعات الارهابية كتجربة تنظيم «القاعدة» في أفغانستان و«داعش» في العراق وسوريا، وهذه السمة أي اشتراك الجماعات الارهابية في الحرب انتقلت إلى الجيل التالي، وباتت الجماعات الإرهابية من أبرز سمات حروب الجيل الخامس.

عوامل ظهور حروب الجيل الخامس والعوامل المساعدة على إثارتها دور العولمة الإمبريالية:

إن حروب الجيل الخامس بما هي عليه من ظاهرة اجتماعية يكمن في التاريخ معرفة سر ظهورها وأسباب صعودها كالحروب التي سبقتها. ظهرت أولى أشكال هذا الجيل من الحروب وتطورت من بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، مع سيادة المعسكر الرأسمالي كقطب واحد مهيمن على العالم، عمل على فرض رؤيته السياسية والاقتصادية والثقافية.

رغم أن التكنولوجيا وكما في الأجيال السابقة كان لها الدور الكبير في ظهور أجيال جديدة من الحروب فإن الجديد في هذا الجيل أن التكنولوجيا السلمية أصبحت من أدوات الحرب؛ فالتكنولوجيا لوحدها ليست من ولدت هذا الجيل من الحروب كما يعتقد المنظرون الغربيون، بل الاستخدام العسكري للتكنولوجيا المدنية، وهذا الاستخدام العسكري للأدوات المدنية فرضه وضع تاريخي يتسم بالعدوانية والهيمنة الغربية واحتكارها صناعة السلاح وتجارته وانسداد الآفاق أمام الشعوب المضطهدة.

إن الجوهر الذي أنتج هذا النوع من الحروب هو الوضع العالمي المميز بالهيمنة الإمبريالية الغربية وبقية العوامل هي متممة لهذا العامل الرئيسي، أما الأهم فهو التراجع في احتكار الدولة للقوة العسكرية،

وظهور فواعل مسلحة من غير الدول قادرة على شن الحرب، مثل التنظيمات "الإرهابية" الاستخباراتية وعصابات الجريمة المنظمة، وتزايد الترابط بين المشكلات الاقتصادية والتهديدات الأمنية، إلى جانب صعود الولاءات البديلة؛ وهي اتجاه بعض الأفراد لنقل ولائهم من الدولة إلى الولاء لأحزاب أو لقضايا معينة أو عصابات، وتسارع التطورات التكنولوجية، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا النانو.

أنتجت الامبريالية هذا الجيل من الحروب عبر أمرين:

- **الأول:** هو إقدام الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي "النايو" على شن حروب على دول مستقلة بعيداً عن «الشرعية الدولية» والأمم المتحدة ومجلس الأمن إمعاناً في تكريس العدوانية التي لا تجد ما يكبحها وتشكيل الائتلافات في هذه الحروب العدوانية بما فيها الائتلافات التي تلعب فيها دول وجماعات دور الجندي والتابع للولايات المتحدة.

- **العامل الثاني:** هو أن السيطرة الامبريالية المتوحشة أفقرت بلدان جنوب الكرة الأرضية هذا الفقر الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية البائسة والاضطهاد القومي والثقافي أوجد صنفين من الحركات المتمردة.

- **الصنف الأول:** هي الجماعات الإرهابية والإجرامية والفاشية المختلفة وعصابات القرصنة والتهريب.

الصنف الثاني: هو حركات المقاومة والتحرر الوطنية الإسلامية والقومية والاشتراكية.

وهذان الصنفان من التمرد العقلاني المشروع الثوري الوطني والنوع الآخر غير المشروع "الإرهابي" والإجرامي الاستخباراتي، أصبحا من سمات حروب الجيل الخامس.

يرتبط بالعوامل الإمبريالية في ظهور هذا النوع من الحروب، النشاط الواسع لشركات المرتزقة العالمية، وخاصة بعد حل وتفكيك الجيوش وخصختها. إن الإمبريالية في سيطرتها المتوحشة هي السبب الرئيسي في ظهور هذا النوع من الحروب بما تولده من حالة افقار وتهميش وتغريب إلا أن هناك عوامل داخلية تولدها ممارسات السلطة الاستبدادية التي تجعل من المجتمع بيئة خصبة لهذا الجيل من الحروب.

ومن هذه العوامل الداخلية الاستبداد والدكتاتورية وقلّة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية وتخوين كل ناقد ومعارض للسلطة الحاكمة والتصرف وفق نظرية المؤامرة بشكل مبالغ فيه، واعتبار كل ما هو أجنبي شرّاً وخطر مستطير، واستناد الأنظمة إلى دول أجنبية وتجاهلها دور الشعب وهو الأمر الذي يدفع بالمعارضة البرجماتية والانتهازية والغير وطنية للاستعانة بدول أخرى لنصرة مشاريعها السياسية وعدم تفريق المعارضة بين السلطة الحاكمة وبين مؤسسات الدولة. العقيد المتقاعد في البحرية الأمريكية والكاتب العسكري "توماس إكس هاميس"⁽⁶⁾ الذي يعد واحداً من أبرز من نظروا عن حروب الجيل

(6) العقيد توماس إكس هاميس ، CMSU ، متقاعد ، كاتب ومعلق معروف في الشؤون العسكرية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس من أكاديمية الولايات المتحدة البحرية. وماجستير من جامعة أكسفورد، وهو خريج كلية القيادة والأركان في مشاة البحرية وكلية الدفاع الوطني الكندية.

الخامس يتحدث عن مسألة أهمية دراسة المتغيرات في العالم التي جعلت من الحتمي الوصول إلى هذا الجيل من الحروب. بالنظر إلى حقيقة أن حروب الجيل الرابع كانت هي الشكل السائد للحرب لأكثر من 50 عاماً، فقد حان وقت ظهور الجيل الخامس، يجب أن نكون قادرين على الحصول على فكرة عما سيكون عليه هذا الشكل الجديد من الحرب من خلال دراسة كيف تغيرت النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ أن أصبحت 4GW هي المهيمنة⁽⁷⁾. تشير الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور أفراد يتمتعون بسلطة فائقة أو مجموعات صغيرة مرتبطة ببعضها البعض بالولاء لقضية بدلاً من أمة وباستخدام التكنولوجيا الناشئة، فهي قادرة على توليد القوة التدميرية التي كانت تتطلب موارد الدولة القومية.

ووفق ما يرى العقيد توماس، بالاعتماد على التغيرات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية تطورت أجيال الحروب، ففي حروب الجيل الأول لعبت القوة العاملة (الجنود) الدور الأبرز في المعركة، وفي حروب الجيل الثاني التطور الصناعي جعل القوة النارية هي المهيمنة في الحرب، بعد ذلك عملت التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من العصر الصناعي إلى عصر الميكانيكي على جعل الآلة في الحرب هي المسيطرة كما في حروب

(7) مركز دراسات الحروب «العقيد توماس. X. semmaH تطور الجيل الرابع من الحرب ، يخرج الخامس»، (52) أغسطس 6102م) متوفر على الرابط: gro.ci-ad.www.ptth

الجيل الثالث، في حروب الرابع استخدمت لتطورات الميكانيكية مع المعلومات لزيادة قوة التمرد، فيما ستنتج حرب الجيل الخامس عن التحول المستمر للولاءات السياسية والاجتماعية إلى القضايا وليس الأمم، وسوف يتسم بالقوة المتزايدة للكيانات الأصغر والأصغر وانفجار التكنولوجيا الحيوية.

تراجع احتكار القوة

ترتبط بداية الجيل الخامس من الحروب بتراجع احتكار الدولة لاستخدام القوة المسلحة، وظهور فواعل مسلحة غير حكومية قادرة على شن الحرب، مثل التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة، وتعتمد تلك الجماعات على القيادة الفردية أكثر من اعتمادها على العامل المؤسسي.

فلم تصبح الدولة فقط هي صاحبة قرار الحرب بل باتت جماعات محدودة العدد - من الأفراد المتجانسين فكرياً - قادرة على اتخاذ قرار خوض الحرب كحركة داعش وغيرها. وفي ذات الوقت يصير الأمر صعباً بالنسبة للدول في تحقيق الانتصار إذا ما أعلنت الحرب على هذا النوع من التنظيمات.

تداخل أدوات الحرب

تزايد الترابط بين المشكلات الاقتصادية والتهديدات الأمنية نتيجة زيادة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي الذي جعل من بعض

القضايا الاقتصادية مثل انقطاع وقف انتاج السلع الاساسية مصدر تهديد للأمن الوطني والقومي للدول.

ظهور الولاءات البديلة

أدت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى اتجاه بعض الأفراد لنقل ولأهم من الدولة إلى الولاء لقضايا معينة وعصبية وصار العديد منهم أكثر ارتباطاً بما تتم إثارته على شبكة الانترنت على حساب الاهتمام بالمشكلات الحقيقية المجتمعية، ويتمثل مصدر التهديد في أن بعضهم أصبح مستعداً للتطرف واستخدام العنف كوسيلة للتعبير عن الرأي حتى دون التقدير المنطقي لعواقب أفعاله.

إن التطور المتسارع في مضمون وطريقة تبادل المعلومات مكن الجماعات الإرهابية من تنفيذ حملات إعلامية مدروسة تستخدم أنماطاً جديدة من أدوات الاتصال مثل وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف النقالة والانترنت بغرض التجنيد والتدريب والاتصال والتعليم واستقطاب أعضاء جدد.

تسارع التطورات التكنولوجية

أدت التطورات التكنولوجية خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتصنيع بالإضافة تكنولوجيا النانو إلى زيادة قدرة الفواعل المسلحة من غير الدول والأفراد العاديين على امتلاك الأدوات اللازمة لشن

لحروب وعلى الرغم من أن هذه التقنيات التكنولوجية تكون مكلفة في بدايتها فإنها مع مرور الوقت تصبح رخيصة وتكون متاحة للاستخدامات التجارية على نطاق واسع، وهو ما يجعلها متوفرة من أيدي عدد أكبر من الأشخاص ويتم توظيفها في شن الحروب وإحداث قدر كبير من الدمار.

الدرونز

أصبحت الطائرات من دون طيار «درون» أهم الأسلحة المستخدمة في الحروب الحديثة (حروب الجيل الخامس)، لتحقيق إصابات مباشرة عن بعد من دون تعريض الجنود للخطر. ويمكنها التحليق المرتفع من عدم معرفة الهدف بأنه هو المستهدف. كما أن تعرضها للإصابة لن يكون مكلفاً اقتصادياً.

تعود فكرة الطائرات بدون طيار إلى الحرب العالمية الأولى، إلا أن المخططات الفعلية الناجحة انتجت عن طريق «كريم ابراهيم» المهندس في سلاح الجو الصهيوني، وقد اهتمت بها الإدارة الأمريكية من بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001م، وكانت عملية اغتيال الحارثي في اليمن 2002م أول عملية ناجحة -معلنة- للطيران المسيّر الأمريكي. يشهد العالم تنافس حول هذا النوع من الطيران المستخدم بشكل أكبر في «الجيل الخامس من الحروب» -في العصر الراهن- وفيما تتربع الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في إنتاج هذا النوع من الطيران تعد إسرائيل المنتج الثاني، فيما الصين هي المنتج الثالث

وفي حالة منافسة مع إسرائيل وأمريكا. بعد أن كان الخليج حكراً على السلاح الأمريكي فإن الصين دخلت في السوق وباعت الإمارات طائرات «درون» مقاتله، والكلفة الرخيصة للطيران الصيني المسير تجعل دخولها إلى سوق الدرون مشجعاً إلا أن الطيران الصيني لا يملك القدرة على الارتباط بالقمر الصناعي، والصين تعمل على تطوير إحدى طائراتها لتلبي الخدمة.

هناك نوعين من الطيران المسير، التحكم عن بعد وذاتية التشغيل (ذكاء اصطناعي رباتي)، ومستقبل الدرون يتجه إلى ثلاثة مسارات، التحليق على ارتفاعات ستة كيلومترات فستكون قادرة على إعطاء صورة بقطر 3000 كيلومتر وأكثر. والقتال في الحروب، والتجسس بواسطة الطائرات مصغرة الحجم بعضها بحجم كف اليد وأصغر، على شكل عصفير وحشرات مثلاً، فيما تتمتع بمرونة كبرى لجمع المعلومات، وستستطيع هذه الطائرات التحليق لأسابيع وربما أشهر. يُتوقّع أن يتجاوز مجموع الإنفاق العالمي على أبحاث وصناعة الطائرات بدون طيار 94 مليار دولار، بين عامي 2011م و2020م. وتجدر الإشارة إلى أن موازنة «الدرون» هي الموازنة الوحيدة في الدفاع الأمريكي التي لم يتم تخفيضها، كما خصص الكونجرس في موازنة 2017م ما يقارب الأربعة مليارات دولار لتطوير «درون»⁽⁸⁾.

باتت اليوم دول وحركات سياسية وعقائدية مسلحة تمتلك هذا

(8) الجزيرة نت، «اقتلهم ولا تعتقلهم.. القصة المدهشة للدرونز الأميركية الممسكة بأطراف الأرض».

(71 يوليو 2020م). متوفر على الرابط: www.ten.arezajla.com/sptth

النوع من السلاح بالرغم من أنها لازالت تعتبر انتاجاتها لهذا النوع متواضعاً إلا أنها تتقدم في مستويات تطويرها بشكل حثيث ومتسارع كإيران وباكستان وحزب الله والقوات المسلحة اليمنية كما ظهرت «ألوية الوعد الحق-أبناء الجزيرة العربية» كفصيل مقاوم يملك هذه التقنية.

تبرز الكثير من التحذيرات حول إمكانية تحويل الدرون المدني التجاري إلى درون مسلح من قبل أي جماعات سياسية أو متطرفة تستخدمها في الاغتيالات أو الإرهاب حيث تشكل طائرات الدرون خطراً أمنياً محتملاً على كثير من المنشآت، بما في ذلك المطارات والسجون ومرافق الطاقة والمكاتب الحكومية، والقواعد العسكرية.

سمات حروب الجيل الخامس ومظاهرها في العدوان على اليمن

كما في الظواهر الطبيعية، كذلك في الظواهر الاجتماعية لا يوجد نفي عدمي بين جيل وجيل وطور وطور، حيث يقوم قانون «نفي النفي» الجدلي، على أن كل مادة وظاهرة حين تنتقل إلى طور أعلى تأخذ من الطور السابق السمات والخصائص التي مازالت فاعلة، وتنفي السمات والخصائص التي لم تعد فاعلة.

وإذا كانت الظواهر الطبيعية محكومة بروابط شرطية، ففي الظواهر الاجتماعية هناك متاح نسبي للتمرد على القانون، فبمقدور الإرادة البشرية اليوم أن تعود إلى ممارسات كانت ملازمة لنظم اجتماعية قد اندثرت، كملكية العبيد الرقيق في نظام الرأسمالي، وكالاتزام بالانضباط العسكري والتقاء صفوف الخصوم وجهاً لوجه المميز للجيل الأول من الحرب، في عصر الدرونز والأسلحة النووية والقوات الخاصة. لذلك فحروب الجيل الخامس ينطبق عليها قانون نفي النفي «الديالكتيكي»، فهذا الجيل الجديد من الحروب لا يمثل قطيعة تامة مع الأجيال السابقة بل امتداداً متطوراً لها، وسمات هذا الجيل من الحروب، هي ذاتها سمات الجيل الرابع للحروب مضاف إليها سمات جديدة، أي أن سمات الجيل الرابع للحرب طاغية على الجيل الخامس من الحروب، إلا أن حروب هذا الجيل الجديد لها سمات خاصة جديدة لم تكن موجودة من قبل كالشركات الأمنية التي لم تكن موجودة

في حروب الجيل الأول والثاني والثالث وكانعدام المؤسسة للفواعل المسلحة أي في التقاء وتعاون أطراف وجماعات محلية ودولية لا يجمعها سوى العدا لهدمة.

في الجيل الخامس من الحروب هناك إضافات على سمات حروب الأجيال السابقة؛ فعلى سبيل المثال حرب العصابات التي هي من سمات الجيل الرابع للحروب مازالت موجودة في الجيل الخامس بل ومن سمات حروب الجيل الخامس، إن حروب العصابات في هذا الجيل طورت من طبيعتها وأساليبها عما كانت عليه في الجيل الرابع، وأصبحت -على سبيل المثال- ذات قدرة أكبر على اتخاذ القرار لا مركزياً ومستخدمة أسلحة متطورة كطائرات الدرونز بما فيها من قدرة على استخدامها أسلحة كيميائية وبيولوجية كما عملت عصابات داعش في سوريا، كما طورت العصابات من وسائل اتصالها ورسالتها، فعلى سبيل المثال كانت الدعاية الحربية السياسية في حروب الجيل الخامس كما في التجريبتين الفيتنامية أو الماوية كانت هذه الرسالة موجهة نحو المجتمع ككل لجذب الدعم السياسي، أما في هذا الجيل فإن العصابات وخاصة الداعشية الإرهابية أصبحت عبر وسائل التواصل الاجتماعية توجه خطابها نحو الاستقطاب الفردي لأشخاص وفئات معينة، وبناء على ما سبق فإن سمات الجيل الرابع هي السائدة في الجيل الخامس لكنها متطورة وفي حالة حركة وقادرة على التطور بشكل أسرع تحت ضغط الحاجة العملية وبالتوازي مع التطورات التقنية وتوحش نظام العولمة الرأسمالية الاحتكارية العدوانية الامبريالية.

دخلت دول التحالف في الحرب على اليمن مستفيدة من خبرتها في الاشتراك في حروب الجيل الخامس والتخطيط لها ودعمها وتأليف أطرافها وتحفيز العوامل الاجتماعية التي تساعد على انتشارها، وهي خبرة طويلة تجسدت في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا، وقبل ذلك مارسها الغرب ضد روسيا ودول المعسكر الشرقي سابقاً، وضد الحكومات والأحزاب اليسارية في دول أمريكا اللاتينية، وكان أبرزها عصابات «الكوترا» اليمينية الفاشية.

تعد حروب الجيل الخامس حروباً دون قيود، تستخدم فيها مختلف الوسائل لإجبار الخصم على الخضوع، وتتمثل أهم هذه الوسائل في تأسيس تحالفات شبكية تضم الدول والفواعل المسلحة (القوى العسكرية غير الحكومية المؤثرة)، وتقوم هذه التحالفات على المصالح المشتركة وليس التحالفات الأيديولوجية أو الوطنية وغالباً ما تكون هذه المصالح المشتركة هي الهدم مع اختلافات جذرية في مستقبل هذه الدول بعد الهدم وهوية النظام الجديد الذي سيبنى ومن سيقوم بعملية البناء، فهذا الجيل من الحروب من أخطر أجيال الحروب وأكثرها وحشية، وسمات حروب الجيل الخامس التي تمظهرت في الحرب العدوانية على اليمن هي كالتالي:

انتشار المناطق الرمادية:

أ- رمادية الفواعل الدولية:

يقصد بالمناطق الرمادية التفاعلات التنافسية بين وداخل الفواعل من الدول وغير الدول، أي القوى الدولية والإقليمية والمحلية التي لها

دور فاعل في الحرب (متفاوت)، وتضع نفسها في الوسط بين «ثنائية الحرب والسلام»، فتتسم حروب هذا الجيل بنوع من الغموض حول طبيعة الصراع التي تختلف في توجهات الأطراف المنخرطة فيه وحول مدى انخراط طرف عن طرف ومدى تأثيره، وعدم اليقين حيال السياسة المناسبة اتباعها تجاه هذه الدولة أو هذا الطرف أو هذه الجماعة.

في الحرب الدائرة في اليمن، هناك مناطق رمادية عديدة، وعلى سبيل المثال فإن المملكة المتحدة البريطانية تضع نفسها في منطقة رمادية، رغم أنها فاعلة في الحرب على اليمن، فبريطانيا تقدم نفسها كوسيط للحل فيما هي تبيع السلاح للمملكة السعودية، وتشارك قوات خاصة بريطانية بجانب السعودية ضد اليمن، وفيما تؤكد بأن الحل في اليمن سلمي تعبر عن تأييدها لما تقوم به السعودية من حرب في اليمن وتعتبره «دفاع السعودية عن نفسها»، وفيما الطرف الوطني اليمني يعتبر بريطانيا متورطة في الحرب على اليمن وخصماً رئيسياً إلا أن موقع بريطانيا يعد رمادياً من وجهة نظر المجتمع الدولي والقوى الداخلية البريطانية.

من جهتها فإن إيران في منطقة رمادية، فالطرف الأمريكي والسعودي يرى أنها فاعلة في اليمن بجانب القوى الوطنية، فيما إيران تنفي ذلك، وحتى في مسألة السلاح الباليستي الذي يستخدمه اليمنيون في مواجهة العدوان فالتقارير الدولية لم تستطع الجزم بأنه إيراني، ورغم أن دول التحالف لم تجد مؤشراً يدل على حضور

إيراني واضح في النزاع اليمني إلا أن هذه الدول على قناعة بأن إيران فاعلة بشكل ما.

وكما نرى فإن المنطقة الرمادية متفاوتة أيضاً ففي الحالة البريطانية هناك شواهد مادية تؤكد مشاركتها في الحرب ضد اليمن بجانب التحالف إلا أنها مازالت في المنطقة الرمادية بنظر العالم وربما مستقبلاً تزداد الشواهد وتتراكم إلى درجة تخرج بريطانيا من المنطقة الرمادية، كما خرجت أمريكا من المنطقة الرمادية وأصبحت تُعرف كطرف مشارك في الحرب وفقاً لانحيازها العلني ولتقارير ومواقف الإعلام الأمريكي والمشرعين الأمريكيين. إيران هي الأخرى مازالت في المنطقة الرمادية رغم أنه لم توجد شواهد ملموسة على تدخلها في اليمن وطهران تجدد كل مرة نفي الاتهامات.

ب- رمادية الفواعل المحلية:

الرمادية موجودة على مستوى الأطراف المحلية وعلى مستوى المكونات الداخلية لكل طرف، وسبب الرمادية هو وجود حالة من الانقسامات داخل القوى السياسية ذاتها وتباين مواقف قواعدها مع بياناتها الرسمية أو مواقف هيئاتها المركزية مع فروعها المحلية. منذ اليوم الأول للحرب على اليمن اصطف التجمع اليمني للإصلاح وأيد «عاصفة الحزم»، ومن بعد فتنة ديسمبر تحدد موقف المؤتمر الشعبي العام في موقف مؤتمر الداخل الوطني ضد العدوان ومؤتمر الخارج المؤيد للعدوان، وعلى عكس الموقف الرسمي للإصلاح، والفرز

الواضح دخل المؤتمر الشعبي العام، فإن الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، يدخلون ضمن المناطق الرمادية، الحزبان بشكل رسمي أصدرتا بيانات ضد التدخل العسكري «عاصفة الحزم» وفي موقف الحياد، ولكن في واقع الممارسة العملية هما فاعلان -بنسبة معينة- في الحرب، ويصعب تحديد مناطقهما بالضبط، فرغم أن الموقف الرسمي والمركزي لهما هو الحياد إلا أن الفروع المحلية للحزبين في بعض المحافظات اشتركت بطريقة مباشرة في الحرب بجانب مختلف الأطراف، وهذا الغموض في الموقف والرمادية التي هي من سمات حروب الجيل الخامس تجعل من الصعب تحديد الأطراف الفاعلة وتعريفها بشكل نهائي وتصعب من طريقة التفاعل السياسي والأمني معها.

ج- الرمادية بين العسكري والمدني:

في حرب الجيل الخامس تداخلت الحدود بين ما هو مدني وما هو عسكري، مما جعل هذا الجيل من الحروب هو الأكثر وحشية وضرراً بالمدنيين، فلا يوجد تحديد تام بين ما يعد فعلاً حربياً وإجرامياً وما يعد فعلاً مدنياً ومشروعاً، وبين من يعد محارب ومن هو مدني، وبين ما تعد أرضاً للمعركة والمناطق المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، وبين ما يعد سلاحاً وما هو أداة مدنية. في التجربة «داعش» في العراق وسوريا أثبتت التنظيمات الإرهابية قدرتها على الاستفادة من الأدوات المدنية وتحويلها إلى أسلحة

كتفخيخ طائرات الدرونز، وعلى شن الحروب المعلوماتية واستخدام تقنية التصوير والإخراج "الهوليوودية" في إرهاب المشاهد واستقطاب الشباب منه، كما أن أحداث 11 سبتمبر 2002م -بغض النظر عن كون القاعدة أو الاستخبارات الأمريكية هي المدبر الحقيقي للعملية - ففي هذه العملية تحولت الطائرات المدنية إلى أسلحة.

وتحولت الكثير من المؤسسات المدنية كالمؤسسات الإعلامية إلى مؤسسات عسكرية بالنسبة للجماعات المسلحة الإرهابية في سوريا التي استهدفتها وتعاملت مع كل مؤسسة تابعة للحكومة كمؤسسة عسكرية من حيث الاستهداف كما هو عليه حال تحالف العدوان في اليمن الذي قصف وزارة الاتصالات في فبراير 2022م باعتبارها هدفاً يعطيه ميزة عسكرية، وأيضاً من الناحية الثقافية فقد أصبح بالنسبة للإرهابيين كل موظف حكومي «كافراً ومرتداً» الأمر الذي يعني وفق أدبيات الجماعات التكفيرية بأنه قد صار هدفاً عسكرياً، كما أصبح الموظفون الحكوميون في صنعاء بالنسبة لدول تحالف العدوان «حوثيون» يبرر استهدافهم، وهكذا ففي حروب الجيل الخامس يصبح الموظفون والعمال الفنيون بمثابة أهداف للأطراف الإجرامية.

تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ذات الجرائم حين تقوم عبر الطائرات بدون طيار باستهداف من تعتبرهم مطلوبين في اليمن وباكستان وغيرها ويسقط ضحايا من صفوف المدنيين، في أكبر حملة اغتالات في العالم حسب تعبير المفكر الأمريكي ناعوم تشومسكي، وعلى سبيل المثال فالعملية العسكرية لقوات المارينز

الأمريكية في قرية (يكلدا)⁽⁹⁾ في محافظة البيضاء - إحدى محافظات الجمهورية اليمنية - والذي سقط على إثرها العديد من المدنيين في تلك العملية التي هدفت إلى ضرب قيادات "إرهابية" وفق ما ادعت الولايات المتحدة الأمريكية.

في الحالة اليمنية تلاشت هذه الحدود الفاصلة بين ما هو مدني وعسكري بشكل واسع، فعلى مستوى الجغرافيا اعتبر الناطق باسم دول تحالف العدوان آنذاك (أحمد العسيري) بأن محافظة صعدة اليمنية منطقة عسكرية⁽¹⁰⁾، أي أن المحافظة بالكامل قد صارت هدفاً عسكرياً مشروعاً بالنسبة لقوات التحالف وهو الأمر الذي كان جارياً قبل ذلك بفترة طويلة من الإعلان الرسمي للتحالف كما هو الحال في كثير من المدن اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء .

(9) معركة يكلدا في فجر 29 يناير 2017 هاجمت طائرات أمريكية دون طيار منطقة يكلدا في ريف محافظة البيضاء وسط اليمن، وهبطت طائرات هليكوبتر تحمل عناصر من الكوماندوز في المنطقة عقب الغارة الجوية التي استهدفت عددا من المنازل في القرية، وتعاملت القوات الأمريكية مع الجميع كأهداف معادية بما في ذلك المدنيين، في وقت لاحق، أصدر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بياناً قال فيه أن الغارة كانت مذبحة. وأن القوات الأمريكية أطلقت النار على النساء والأطفال بدم بارد، بدورها «الحكومة اليمنية» الموالية للسعودية، أدانت العملية وانكرت إعطائها موافقة للقوات الأمريكية بتنفيذ العملية وقال عبد الملك المخلافي، وزير الخارجية في الحكومة الموالية للسعودية حينها، إن القتل خارج القانون وقتل المدنيين عمل مدان ودعم للإرهاب.

(10) «فرت مئات العائلات من محافظة صعدة قبل انتهاء المهلة التي حددتها قيادة التحالف لهم للمغادرة مساء الجمعة. وحذرت منظمات إغاثة من أن الوقت لا يكفي للكثير من المدنيين لمغادرة المحافظة قبل انتهاء المهلة المحددة لهم، وحثت التحالف العسكري على عدم تنفيذ تهديداته بالتعامل مع صعدة كمنطقة عسكرية بالكامل». فرنس 24، «اليمن: التحالف يركز غاراته على صعدة ومئات العائلات تفر من المحافظة»، (9 مايو 2015م)، متوفر على الرابط:

/moc.42ecnarf.www//:sptth

في محافظة تعز ادعت الجماعات العسكرية المساندة للتحالف هناك بأن قوات الجيش واللجان الشعبية تقوم باستهداف المدنيين، سواء بواسطة القناصة أو القذائف، إلا أن هذه القوات نفت ذلك، وتظل حقيقة سقوط مدنيين شيء مؤكد بالنسبة لطبيعة حروب الجيل الخامس، مع غموض حول الفاعل-خصوصاً مع عدم وجود لجنة تحقيق حيادية للتحقق من هذه الجرائم-، وفي مارس 2019م خاضت القوات العسكرية التابعة لحكومة هادي حملة عسكرية ضد قوات "جماعة أبو العباس" المنافسة لها، وفي هذه المعركة تم استهداف المدينة القديمة في تعز المزحمة بالسكان كذلك مستشفى "المظفر" الذي كان يعج بالجرحي من جماعة أبو العباس والمرضى والجرحي والأطفال من المواطنين، هذه الأحداث في تعز التي تشير بوضوح إلى تلاشي الحدود بين المدني والعسكري في حروب هذا الجيل .

القاضي "زبيد" هو مثال صارخ لهذه السمة العدوانية لهذا الجيل من الحرب التي لا تفرق بين المدني والعسكري، ففي حين كان القاضي يزاول عمله المدني القانوني ويعمل على ملف محاكمة الرئيس -السابق- عبد ربه منصور هادي بتهمة الخيانة العظمى، قام الطيران السعودي عام 2016م باستهداف منزل القاضي مما أدى إلى استشهاده⁽¹¹⁾

(11) «استشهد القاضي يحيى زبيد وستة من أفراد عائلته فجر اليوم في غارات شنتها طائرات العدوان السعودي الاميركي الغاشم استهدفت منزلة في حي النهضة شمالي العاصمة وادت

كما أن دول "التحالف" استهدفت في كثير من المرات أهدافاً مدنية فيما كانت في وسائلها الإعلامية تزعم بأن هذه الأهداف عسكرية، وقد سقط فيها مئات المدنيين الضحايا، ومنها على سبيل المثال الغارة على "حافلة طلاب سوق ضحيان صعدة" في 9 أغسطس 2018م، والتي راح ضحيتها ما يزيد عن 90 طفلاً بين شهيد وجريح.

تكتيك الحروب الهجينة :

ليس هناك تعريفاً محدداً لمفهوم (الحروب الهجينة)، يعرف العقيد «فرانك هوفمان» من الجيش الأمريكي مصطلح الحرب الهجينة في كتابه (حروب المستقبل، عصر الحروب الهجينة)، «بأنها الاستخدام المتزامن والمتقن، لمزيج من الأسلحة التقليدية والتكتيكات غير النظامية، والإرهاب والتصرف الإجرامي في ساحة المعركة من أجل تحقيق أهداف محددة». فيما «حلف الناتو» يُعرّف هذا النوع من الحروب أنها: «الاستخدام المتكامل لأنواع مختلفة من الإجراءات

إلى تدمير المنزل على رؤوس ساكنيه وتضرر عشرات المنازل المجاورة. والقاضي ربيد هو رئيس الشعبة الجزائية المتخصصة بمحكمة أمانة العاصمة التي تتولى محاكمة المطلوب للعدالة عبد ربه منصور هادي وستة من معاونيه المتهمين بالخيانة العظمى ومساندة العدوان السعودي وافشاء اسرار دفاعية وتعريض أمن وسلامة الجمهورية اليمنية للخطر وهو ايضا احد ابرز وجهاء مديرية نهم بمحافظة صنعاء. وقالت مصادر عسكرية إن زوجة القاضي ربيد استشهدت في الغارة كما استشهد نجله صلاح وزوجة نجلة وثلاثة من أولاده، كما اصيب آخرون في هذه الغارة». المستقبل، «استشهاد القاضي ربيد الذي يحاكم هادي وستة من معاونيه في غارة استهدفت منزله بصنعاء»، (25 يناير 2016م) متوفر على الرابط : <http://www.future-fm.net/>

العسكرية وغير العسكرية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الشاملة»⁽¹²⁾ الرؤية الروسية للحروب الهجينة يمكن استخلاصها فيما كتبه المفكر العسكري الروسي «غيراسيموف» حيث يقول: «واقع الحرب نفسها قد تغيرت، لقد نما دور الوسائل غير العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية، وفي حالات عديدة، فقدت هذه الوسائل قدرة الأسلحة من حيث فاعليتها، لقد تبدل تركيز مناهج الصراع المطبقة باتجاه الاستخدام الواسع للإجراءات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية والانسانية، وغيرها من الإجراءات غير العسكرية، وهذه الإجراءات تطبق بالتنسيق مع قابلية الاحتجاج لدى الشعب»⁽¹³⁾ وتعريف (غيرسيموف) يتعدى سمة الحرب الهجينة ويتصل بسمات «حروب الجيل الخامس» التي تجري في اليمن.

وبشكل عام يقصد بالحروب الهجينة تلك الصراعات التي تتضمن الجمع بين استخدام القوات المسلحة التقليدية والقوات غير النظامية مثل الحركات الثورية والحركات المضادة للثورة والجماعات الإرهابية، والتي تشمل توظيف الفاعلين من الدول ومن غير الدول والذين يسعون لتحقيق هدف سياسي مشترك، وهذه الحرب الهجينة جرى تطبيقها بشكل واسع في الحرب العدوانية على اليمن.

استخدمت هذه التكتيكات في سوريا، حيث عمل حزب الله والقوات

(12) موسى العدوان الحرب الهجينة في العصر الحديث. 10 مايو 2018م صحيفة رأي اليوم متوفر على الرابط: <https://www.raialyoum.com>

(13) اندون رادن «الحرب الهجينة في منطقة البليطيق.. التهديدات والاستجابات المحتملة»، (واشنطن: مؤسسة راند 2017م) ص 9

السورية الرديفة (الشعبية) على إسناد القوات النظامية للجيش العربي السوري، كما قامت «وحدات الحماية الكوردية» بذات الدور، وأيضاً قوات الحشد الشعبي العراقي، حيث لعبت هذه التشكيلات الشعبية دوراً حاسماً في التصدي لداعش في سوريا والعراق. وعبر هذا الشكل من الحروب الهجينة تسلسل نفوذان استعماريان إلى سوريا، الأول النفوذ التركي عبر ميليشيات «الجيش الحر» المعارض في سوريا، والنفوذ الأمريكي عبر «قوات سوريا الديمقراطية». ويسعى الدور الأمريكي والتركي إلى تفكيك سوريا واقتطاع أجزاء منها، وهي مشاريع عدوانية ما كانت تركيا وأمريكا قادرتين على التحرك فيهما بدون التغطية على نشاطهما بميليشيات شعبية من أبناء سوريا وبدون استثمار للحالة الاحتجاجية أو السياسية المعارضة، كما أنه وفي واقع الحال بات هناك نفوذ لطهران وموسكو على دمشق لاشتراكهم في هذه الحرب إلى جانب النظام الوطني السوري.

وعلى غرار النموذج في سوريا طبقت دول العدوان نموذج الحروب الهجينة في اليمن، حين قدمت بمشاريعها الاستعمارية التوسعية خلف عنوان دعم حكومة هادي التي انتهت شرعيتها، كما استثمرت في الوجود السياسي لقوى معارضة لأنصار الله تعتبرهم «انقلابيين» ضمن الانقسام السياسي العام في اليمن، فالمقصود هو أن الاختراق السعودي الإماراتي جاء عبر الانقسام السياسي اليمني، بل وكان للسعودية دور في خلق هذا الانقسام السياسي من وقت سابق. في الحرب على اليمن استخدمت السعودية التكتيكات النظامية

والتقليدية والتكتيكات غير النظامية، للتأثير السياسي على اليمن في إعادة حكومة هادي العملية إلى صنعاء لتحكم بما يلبي مصالح الرياض.

في الحالة اليمنية تمثلت القوات النظامية بالجيش السعودي وبعض القوات العسكرية الموالية لهادي، وعبر هذه القوات النظامية وفرت السعودية غطاءً مناسباً لإنشاء قوات من المرتزقة المحليين اليمنيين والمرتزقة الأفارقة والأجانب ضمن مهام عديدة أحدها الدفاع عن حدودها الجنوبية.

الحكومة العميلة للسعودية ضمت الجماعات المسلحة الاجرامية والإرهابية والميليشاوية المختلفة التي لا تخضع لسيطرة حكومة هادي، وغطتها باسم «الجيش الوطني» وعملت على حمايتها من رد فعل الشارع ومن الرأي العام الدولي الذي له موقف من الجماعات الإرهابية - ويتفاوت هذا الموقف من دولة لأخرى- حيث قامت الحكومة العميلة بإعطاء بعض الجماعات والشخصيات الارهابية والحزبية الاصلاحية أسماء وحدات ورتب عسكرية فيما هي معروفة بأنها جماعات إرهابية، وفي نفس السياق قامت الإمارات أيضاً بتوظيف الجماعات الارهابية لصالحها في التشكيلات العسكرية التابعة لها المعروفة بالأحزمة الأمنية والنخب وقوات العمالقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

- عادل عبده فارح عثمان الذبحاني ”أبو العباس“. موالي للإمارات، مصنف على لائحة الخزانة الأمريكية، قيادي سلفي من موالي يد

1971 بمدينة تعز، درس في دار الحديث دماج. عقيده في اللواء 35م ومؤسس ميليشيات «حماة العقيدة».

- «عبد اللطيف السيد»، قائد الحزام الأمني والتدخل السريع في أبين، موالي للإمارات، في أوائل العام 2011 كان عبد اللطيف السيد زعيماً لفصيل من تنظيم القاعدة أسقط «جعار»، مركز مديرية «خنفر»، كبرى مدن محافظة أبين، جنوبي البلاد، كان قائد للجان الشعبية الموالية لهادي 2012م ثم أسند هادي بعد هروبه إلى عدن 2015م، وأصبح قائد الحزام الأمني التابع للإمارات في أبين. أسقط في أغسطس الماضي معسكري قوات الأمن الخاص والشرطة العسكرية المواليين لهادي.

- «أبو البراء البيضاني»، قيادي في تنظيم القاعدة، مصنف على لائحة وزارة الخزانة الأمريكية، ظهر وهو يقاتل مع القوات التابعة لهادي في محافظة شبوة، بالإضافة لـ «قاسم الريمي» المكنى بأبي هريرة الصنعاني، قيادي في تنظيم القاعدة، مصنف على لائحة الخزانة الأمريكية، فقد ظهر هو الآخر يقاتل إلى جانب قوات هادي في مواجهة قوات الانتقالي.

- «عدنان رزيق»، موالي لحكومة هادي، قائد «لواء الحماية الرئاسية» في تعز المنتمي إلى تنظيم (أنصار الشريعة في أبين) حيث قام بتأسيس فصيله الإرهابي الخاص في تعز تحت اسم «كتائب حسم».

لعبت الجماعات التكفيرية الإرهابية دوراً هاماً في إسناد قوات

الحكومة العميلة وتحالف العدوان حيث كان يجري تمويلها وتسليحها من قبل تحالف العدوان تحت مسمى "المقاومة الشعبية" على الرغم من رفع هذه الجماعات الإرهابية لأعلامها الخاصة وظهور ممارساتها الإرهابية عبر إعدام الأسرى وذبحهم والتمثيل بجثثهم كما حدث بشكل كبير في محافظة تعز اليمنية.

إن التجربة التي قامت بها السعودية مع القوات النظامية والميليشاوية التابعة لهادي وعلي محسن الأحمر، قامت الإمارات باستنساخها مع «المجلس الانتقالي الجنوبي» وقوات ما سُميت بالأحزمة الأمنية والنخب، وقد لجأت الإمارات إلى هذا المسار بعد تعرّض قواتها العسكرية لضربة قاسية في محافظة مأرب اليمنية عُرفت بضربة صافر⁽¹⁴⁾، والذي كان إثرها أن أدركت الإمارات خطأ تدخلها العسكري المباشر فغيّرت من تكتيكها واتجهت إلى بناء قوات محلية عميلة لتقوم بذات الدور العدواني الاحتلالي.

حيث تقوم هذه الميليشيات المحلية في الجنوب والغرب والشرق اليمني على تنفيذ المخططات الإماراتية وكغطاء للنفوذ الإماراتي والسعودي التوسعيان في الجنوب والشرق والغرب اليمن.

إن هذه السمة باعتبارها سمة عامة لحروب الجيل الخامس، ففي

(14) ضربة صافر: هي ضربة صاروخية يمنية استخدم فيها صاروخ توشكا السوفياتي أرض أرض، في صباح يوم الجمعة 4 سبتمبر 2015م استهدفت قوات الاحتلال متعددة الجنسيات في معسكر اللواء 107 مشاة في منطقة صافر شمال محافظة مأرب، أسفرت الضربة الصاروخية عن مقتل 99 جندياً من قوات تحالف العدوان بينهم 52 عسكرياً إماراتياً حسب ما اعترفت به دولة الامارات.

الطرف الآخر ظهر هذا الشكل من الحروب الهجينة ولكن بمحتوى مختلف أي محتوى وطني، حيث عملت اللجنة الثورية العليا في صنعاء على تأسيس ما عرف بـ "اللجان الشعبية" كرفيد لقوات الجيش الرسمية، وسبق اسم الجيش على اسم اللجان الشعبية في خطاب صنعاء في عملية تشريع نشاط اللجان الشعبية باسم الجيش، وكان للمجاميع الشعبية دوراً بارزاً في المعارك التي تم خوضها في مواجهة العدوان، ومن مرحلة الرئيس صالح الصماد بدأت التوجهات في صنعاء لدمج القوات الشعبية مع قوات الجيش النظامية.⁽¹⁵⁾

التحالفات الكبيرة:

يأخذ هذا الجيل من الحروب شكل التحالفات الكبيرة والواسعة وهي كيانات وقوى ومفاعيل يجمعها العداء العدمي التدميري للدولة المستهدفة، ويختص كل كيان من هذه الكيانات في عملياته العدائية في المجال الذي يبرع فيه من الاستهداف الفكري والثقافي والأمني والإرهابي والمعلوماتي.. الخ وتضم التحالفات في حروب الجيل الخامس أطرافاً متنوعة مثل الدول والأحزاب السياسية والتكتلات الاقليمية والجماعات الارهابية وشبكات الجريمة والتهريب والذي تجمعها المصالح العدائية لبلد ما.

(15) «الرئيس الصماد يلتقي وزير الدفاع ويوجه بإطلاق الموقوفين والبدء بإجراءات دمج اللجان الشعبية ضمن هياكل المؤسسة العسكرية». صحيفة الثورة الرسمية، العدد رقم(19424)، تاريخ 24 يناير 2018م.

يفسر (العقيد توماس) هذه التحالفات بأنها تتماشى مع حقيقة «إن كل المجتمعات المتنازعة والمؤسسات التجارية المهيمنة في عصرنا هي شبكات، وأصبحت حركات التمرد متشابكة وغير وطنية وحتى متعددة الأبعاد».⁽¹⁶⁾

ويطرح (توماس..) ثلاثة أسباب لظهور الفواعل المسلحة المحلية التي تصبح جزء من هذه التحالفات الواسعة. حيث يشير إلى أن الجماعات المسلحة شديدة التنوع التي تشكل تمرداً حديثاً لها دوافع مختلفة على نطاق واسع حتى داخل الدولة الواحدة.

- الأول «تتشكل عندما تشعر المجتمعات بالتهديد تميل إلى أن تكون مجموعات دون وطنية ووطنية تعمل في مناطق جغرافية محدده وتحاول حماية سكان تلك المناطق، وهي في جوهرها تمثل عودة إلى الترتيبات الأمنية السابقة، إنهم نتيجة فشل الدولة في الوفاء بالعقد الاجتماعي الأساسي المتمثل في توفير الأمن».⁽¹⁷⁾

وفي حالتنا اليمنية فإن اللجان الشعبية من حيث الباعث لتشكيلها وسلوكها هي الأقرب إلى هذه الحالة، فاللجان الشعبية تشكلت في الأيام الأخيرة لثورة 21 سبتمبر 2014م حين قامت البيروقراطية العسكرية المعادية للشعب باستخدام أساليب القمع في مواجهة الثوار السلميين.

واستمرت اللجان الشعبية بعد الثورة في مهام حماية المواطنين

(16) العقيد توماس مصدر سابق

(17) العقيد توماس مصدر سابق

ومحاولة ملئ الفراغ الذي تسبب به انسحاب القوات الأمنية من العاصمة صنعاء يوم 21 سبتمبر 2014م؛ فحيث طبيعتها تشكلت من شباب ينتمون لمختلف المذاهب والمناطق والقبائل، وتقدم الحماية الأمنية لقطاعات واسعة من السكان اليمنيين بتعدد هوياتهم ومعتقداتهم وأصولهم، ولم تأخذ سمة طائفية أو مناطقية.

- **الثاني:** «تنطلق المجموعات الانتهازية للاستفادة من الفراغ السياسي و الأمني للاستيلاء على السلطة أو الثروة، والواقع إن هذه الجماعات ضلت موجودة منذ قرون، الأمر المختلف الآن هو أن مشتريات الأسلحة أصبحت أمرا متاحا و تجاريا»⁽¹⁸⁾.

- **الثالث:** «هو حافز الأيديولوجية مثل منظمات كالقاعدة وآريال براذرز وأوم شينريكيو»⁽¹⁹⁾.

- **الرابع:** «مزيج هجين من الدوافع الرجعية أو الأيديولوجية والانتهازية وفي بعض الأحيان تكون هذه الجماعات رجعية أو أيديولوجية، ولكن بعد ذلك تتحول إلى مجرد منظمات إجرامية»⁽²⁰⁾.

”نوع آخر من الهجين هو المجموعات الأيديولوجية التي تجد نفسها حاكماً فعلياً لمنطقة ما حيث تصبح ملزمة بحماية المجتمع في هذه المنطقة الخاضعة لسيطرتها”⁽²¹⁾.

في العدوان على اليمن، تشكل تحالف دولي واسع، في أطراف

(18) العقيد توماس مصدر سابق

(19) العقيد توماس مصدر سابق

(20) العقيد توماس مصدر سابق

(21) العقيد توماس مصدر سابق

رئيسية لها مصالح استعمارية كأمریکا وبريطانيا وفرنسا، وأطراف إقليمية لها مطامع توسعية داخل ذات الهدف الاستعماري الغربي كالمملكة العربية السعودية، ودول إقليمية شاركت في التحالف ملحقه بالموقف السعودي والإماراتي ودون أن يكون لها مطامع خاصة، وتم إشراكها في التحالف من أجل إضفاء الشرعية القومية والإسلامية على التحالف ومن أجل الاستفادة من جنودها وهذه الدول مثل المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وجمهورية باكستان وماليزيا وجزر القمر. وهذا التحالف الواسع بعد سبع سنوات من العدوان تداعى وتفكك ورسخت الدول ذات الصلة المباشرة بالعدوان وهي ما تُسمّى نفسها بدول الرباعية (المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودولة الإمارات العربية)، الكيان الصهيوني أيضاً شاركت في هذا التحالف وإن كانت مشاركتها بصورة غير علنية إلا أن واقع مشاركتها لم يعد خافياً وتم تسريبه من قبل وسائل الإعلام الصهيونية، ويتضح من تصريحات الكيان الصهيوني الذي يدّعي فيه اصطفاؤه مع المملكة العربية السعودية في مواجهة محور المقاومة.

ولا تلعب القوات المسلحة النظامية الدور الرئيسي في حروب الجيل الخامس بل غدت تنصدر ساحات القتال الفواعل المسلحة من غير الدول مثل الجماعات الارهابية وعصابات الجريمة المنظمة ومنظمات المعارضة المسلحة، وتقوم الدول باستخدام هذه الفواعل المسلحة للتهرب من تبعات التدخلات المباشرة سواء التكلفة المالية أو

البشرية للجنود ومسؤولية الجرائم وانتهاكات حقوق الانسان وانتهاك السيادة الوطنية.

في واقعنا اليمني استخدمت المملكة العربية السعودية هذا الأسلوب في عدوانها، فقد لعبت الجماعات المسلحة التكفيرية كجيش متقدم للمملكة السعودية يعمل ضمن خياراتها وتوجهاتها ولو كانت له الاستقلالية في السلوك والتصرف الميداني، وللجماعات الارهابية علاقة مع السعودية منذ ثمانينات القرن الماضي إبان التجنيد للجهاد ضد الاتحاد السوفياتي.

بدورها دولة الإمارات المتحدة استخدمت الجماعات المسلحة التكفيرية والخليطة من تكفيريين وغيرهم، وقامت بتسمية هذه القوات باسم الأحزمة الأمنية وقوات النخبة وألوية العمالقة، التي أُعطيت هويات مناطقية، وتقوم الإمارات بالسيطرة على المحافظات الجنوبية اليمنية بالاستناد على هذه القوات وتحارب بها في محافظة الحديدة وتسيطر بها على جزيرة سقطرى الاستراتيجية وللإمارات مساعي حثيثة للسيطرة على الموانئ والسواحل اليمنية كجزء من مساعيها للسيطرة على سواحل القرن الأفريقي، وهذه المساعي التوسعية لا تجرؤ الإمارات أن تقوم بها بقواتها المسلحة بشكل مباشر بل بقوات محلية كما أن الإمارات لا تملك كثافة بشرية تؤهلها لبناء جيش قوي وكبير تمارس التوسع من خلاله بشكل مباشر.

ورغم استخدام الدول الأجنبية لهذا الفواعل المسلحة فهذه الدول تتدخل أحيانا بصورة مباشرة في الحرب عن طريق استخدام القوات

الخاصة الأكثر ملائمة لهذا النوع من الحروب. و«تشير العقيدة الأمريكية إلى استخدام القوات الخاصة في الحروب غير التقليدية التي يتم خلالها استخدام طيف واسع من العمليات العسكرية وغير العسكرية والتي تتم إدارتها من خلال الوكلاء المسلحين الذين يتم تنظيمهم وتسليحهم وتدريبهم وتوفير الدعم لهم من الدول التي تناصرهم».⁽²²⁾

في العدوان على اليمن هناك تدخل أمريكي مباشر، علاوة على تقديمها الدعم اللوجستي الإمارات والسعودية، وقيادتها لعمليات العدوان من غرف موحدة أمريكية خليجية، والتدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة الأمريكية جاء عبر قوات القبعات الخضر⁽²³⁾ والجدير

(22) شادي عبد الوهاب «حروب الجيل الخامس»، (الإمارات: مجلة مركز دراسات المستقبل العدد 1 نوفمبر 2-17م)، ص 18

(23) «القبعات الخضراء، إنها وحدات قتالية تتبع قوات الكوماندوز في سلاح المشاة الأمريكي، وهي مسؤولة عن تنفيذ مهمات توصف بالخاصة جداً خلف خطوط العدو، ويجرى الحديث عنها الآن كقوات سرية تنفذ مهام خاصة من دون علم جهات عديدة. وهذه المرة قد تختلف قليلاً طبيعة المهمة التي استدعيت من أجلها «القبعات الخضراء»، إنها - كما كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية - تدعم الجيش السعودي سراً في حربه ضد الحوثيين في اليمن، فلماذا سراً؟ وعن أي أنواع الدعم نتحدث؟ استهلت الصحيفة الأمريكية تقريرها بالحديث عن دعم سري يحظى به الجيش السعودي الآن في حربه باليمن رغم سعي الجيش الأمريكي لسنوات للابتعاد عن الحرب الأهلية الدائرة في اليمن، حيث تتقاتل قوات التحالف التي تقودها السعودية مع الحوثيين الذين لا يشكلون تهديداً مباشراً على الولايات المتحدة.

لكن هذا يبدو أنه تغيير في السياسة الأمريكية، فلا علم لجهات عدة بمهمات القبعات الخضراء في المملكة، ومسألة إرسالها لم تناقش مع أي من الجهات الأمريكية أو غير الأمريكية المناط بها مراجعة الأمر؛ مما دفع الكشف عنها وزارة الدفاع الأمريكية «البنتابون» إلى الاعتراف بوجود قوة أمريكية تساعد السعودية في تأمين حدودها دون أن يحدد عدد تلك القوى وطبيعة تشكيلها.

بالذكر أن قوات القبعات الخضراء قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيلها في مواجهة حركات التحرر الوطنية اليسارية في دول أمريكا اللاتينية وشاركت في الحرب التي شنتها على التمرد الثوري الذي قاده المناضل الأممي (ارنستو غيفارا) في دولة بوليفيا. لم تقتصر التدخلات المباشرة للقوى الاستعمارية الغربية على الولايات المتحدة الأمريكية، فالمملكة المتحدة (بريطانيا) تدخلت بشكل مباشر عبر قواتها الخاصة وخسرت عدداً من جنودها في المعارك بجانب المرتزقة في اليمن، مما شكل فضيحة للحكومة البريطانية، وتم كشف حقيقة التدخل البريطاني عبر تحقيقات عديدة قامت بها وسائل إعلام بريطانية عريقة، منها قضية وصول قوات خاصة بريطانية خبيرة في مجال التنصت إلى محافظة المهرة اليمنية.⁽²⁴⁾

هذا الاعتراف الصريح الذي جاء بعد ثلاث سنوات من الإنكار والاكتماء يناقض تصريحات سابقة للبتاغون عن طبيعة المساعدة العسكرية للحملة العسكرية التي تقودها في اليمن، فالمهمة لا تقتصر على تزويد الطائرات بالوقود في الجو والدعم اللوجيستي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، فالأمر للهولة الأولى يبدو انخراطاً أمريكياً أكبر في حرب اليمن. موقع نون بوست، « ليس آخرها القبعات الخضراء .. ماذا تعرف عن الحروب الأمريكية الخفية حول العالم؟»، (5 مايو 2018)، متوفر على الرابط: [/https://www.noonpost.com](https://www.noonpost.com)

(24) أفادت وسائل إعلام بأن بريطانيا أرسلت قوات خاصة إلى اليمن بهدف ملاحقة منفذي الهجوم بطائرة مسيرة على الناقل «ميرسر ستريت» في خليج عمان الأسبوع الماضي. وذكر موقع Express البريطاني اليوم الأحد أن مجموعة تضم 40 من عناصر القوة الجوية الخاصة (SAS) وصلت أمس إلى مطار الغيضة في محافظة المهرة شرق اليمن، حيث يساعدهم موظفون محليون متعاونون مع وزارة الخارجية البريطانية ومطلعون على الوضع في المنطقة على ملاحقة «المرتزقة من جماعة الحوثيين المسؤولين» عن الهجوم. ولفيت التقرير إلى أن هذه القوة تضم أيضاً وحدة مختصة بالمعدات الإلكترونية بإمكانها قطع اتصالات، وأشار الموقع إلى أن قوة SAS تتعاون مع قوة عمليات خاصة أمريكية منتشرة في المنطقة للمساعدة في تدريب وحدة نخبة من قوات «الكوماندوز» ضمن الجيش السعودي.

جدير بالذكر أنه تم إلقاء القبض على ضباط فرنسيين في الحديدة قبل بدء التصعيد العسكري فيها، وبقي مصيرهم سراً وربما تمت عملية مقايضة بين صنعاء وباريس على هؤلاء الضباط مقابل عدم التدخل، وهذه الحادثة تدل على مدى اتساع التدخلات المباشرة الأجنبية بقواتها الخاصة في الحرب العدوانية على اليمن.

عدم وجود مرجعية مؤسسية موحدة:

اتسمت حروب الأجيال السابقة للجيل الخامس بأن الصراع كان يجري بين أطراف تملك مركز ثقل واضح وذات هيكلية تنظيمية مركزية، وتملك قيادة سواء القوات النظامية أو حتى الحركات الثورية التي كانت أيضاً تتبع قيادة موحدة.

أما في حروب الجيل الخامس فإن الحروب تأخذ اشكالاً شبكية متعددة القيادات والولاء ودون مركز ثقل، تتحرك في إطارها جماعات وأفراد يعملون بطريقة مستقلة دون تلقي أي تعليمات من قيادات مركزية أو أطراف دولية ويكفي أن يتم إمدادهم بالسلاح وإباحة التصرف لهم دون قيود.

وقد برزت هذه السمة بوضوح في مناطق سيطرة قوات الاحتلال وجماعات المرتزقة، منها على سبيل المثال مدينتي عدن وتعز، حيث

روسيا اليوم، «تقرير: بريطانيا أرسلت قوات خاصة إلى اليمن بتتحثاً عن منفذي الهجوم على «ميرسر ستريت»، (8 أغسطس 2021)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com>

تنتشر فيها جماعات مسلحة متعددة متحالفة ومتناقضة ومتفقة في بعض الأمور ومختلفة في أكثرها، بل خاضت ضد بعضها حروب شوارع، وظهرت عصابات جريمة ولصوص، وخلايا نائمة ومنظمات إرهابية دولية، وأفراد التحقوا بقيادات إرهابية ورفعوا شعاراتها، بالإضافة لأجنحة عسكرية تابعة لأحزاب سياسية بعيداً عن موافقة القيادات المركزية لهذه الأحزاب.

شركات المرتزقة:

ترتبط بالعوامل الامبريالية في ظهور النوع من الحروب «عودة شركات المرتزقة وإعادة الاعتبار إليها، فقد أدت خصخصة قطاعات عسكرية كثيرة في الولايات لمتحدة الأمريكية إلى عودة المرتزقة إلى «سوق الإرهاب»، وحفظ الأمن، وهي شركات يزول مدخولها إذا انتهى القتل وزال الإرهاب وعدم الأمن، لذلك فإن من مصلحتها استمرار الإرهاب والقتال والصراعات.

ي طرح توماس أنه من التطورات التي يتم التغاضي عنها إلى حد كبير في الحرب الزيادة الاستثنائية في استخدام الشركات العسكرية الخاصة، كانت هذه المنظمات موجودة دائماً، لكن خلال العقدين الأخيرين أصبحت مركزية في الطريقة التي تخوض بها الولايات المتحدة الحرب، فإن الدول الأخرى تكتشف طرقاً مبتكرة لاستخدامها لتجنب القيود الدولية العادية على استخدام القوة.

يمثل الوجود المفاجئ للشركات العسكرية الخاصة في العديد من

النزاعات في جميع أنحاء العالم بعض التحديات المثيرة للاهتمام للمجتمع الدولي.

ويرى العقيد توماس أنه «بفضل الاستخدام الخلاق للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فإن اتفاقيات السمسرة بين الدول القومية وحتى عملية التدخل لحل النزاعات بين الأطراف قد انتقلت إلى خارج النظام الدولي»⁽²⁵⁾ وفي تجربة الحرب على اليمن استخدمت الإمارات شركة بلاك ووتر.⁽²⁶⁾

(25) العقيد توماس مصدر سابق

(26) «ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية، أن الإمارات العربية المتحدة جندت نحو 300 من المرتزقة الكولومبيين للقتال نيابة عن جيشها في اليمن. وتشارك الإمارات في التحالف العربي الذي يقاتل الحوثيين في اليمن.. ذكر ضابطان سابقان وخبير أمني لوكالة فرانس برس أن الإمارات أرسلت سرا نحو 300 من المرتزقة الكولومبيين للقتال نيابة عن جيشها في اليمن، ودفعت مبالغ كبيرة لتجنيد جيش خاص من الجنود الجنوب أمريكيين المدربين والمتمرسين على القتال.. قالت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها إن خبرة الجنود الكولومبيين السابقين في قتال الميليشيات اليسارية وتجار المخدرات في بلدهم شجع الإمارات على الاستعانة بهم نظرا لأن جيش الإمارات قليل الخبرة نسبيا.. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية تعاقدت مع الشركة لتوفير الخدمات العسكرية والأمنية في العراق.. انضم إلى الشركة في العام 2004 وسط ما وصفه ب«الطفرة في تجنيد الكولومبيين للقتال في العراق»، وعمل في أفغانستان والإمارات وقطر وجيبوتي». فرانس 24، « ما صحة الأنباء عن تجنيد الإمارات مرتزقة كولومبيين للحرب في اليمن؟»، (19 ديسمبر 2015م)، متور على الرابط:

[/com.https://www.france24](https://www.france24.com)

مجالات الصراع في حروب الجيل الخامس وتطبيقاتها في اليمن الحرب الاقتصادية والمالية:

الحرب الاقتصادية مصطلح يستخدم لوصف السياسة الاقتصادية التي يتم اتباعها كجزء من عملية عسكرية خلال زمن الحرب، تهدف الحرب الاقتصادية إلى الاستيلاء على عصب الموارد الاقتصادية في الدولة من أجل تمكين الجيش من العمل بالكفاءة الكاملة أو حرمان العدو من الحصول على هذه الموارد، تشمل الحرب الاقتصادية الاستيلاء على الأصول المالية للعدو ومنع التصدير والحصار. والحرب الاقتصادية كأحد مجالات حروب الجيل الخامس يمكن أن تشن في زمن السلم دون أن تكون هناك أي حرب عسكرية من خلال المنافسة على الأسواق والإغراق السلعي هو واحدة من وسائل الحرب الاقتصادية. «ومن أبرز تلك الحرب لجوء الدول إلى فرض عقوبات اقتصادية وهو ما يعد جزءاً رئيسياً من العقيدة العسكرية الأمريكية فقد كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (1913-1921) يعتقد بأن فرض العقوبات الاقتصادية من أهم أدوات السياسة الخارجية وفي خطاب ألقاه في مدينة (انديانابوليس) في عام 1919م قال ويلسون "قم بتطبيق العلاج الاقتصادي القاتل بهدوء ولن تكون هناك حاجة لاستخدام القوة فهي لا تكلف حياة أي فرد خارج الدولة المفروضة عليها العقوبات ولكنها فرض ضغوط على الأمة المستهدفة والتي لن تستطيع المقاومة».⁽²⁷⁾

(27) حروب الجيل الخامس، مصدر سابق ص 20

ومن الأمثلة على ذلك العقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران، وكوريا الشمالية، وروسيا، وسوريا، والعقوبات الأمريكية على كوبا التي تمتد منذ نصف قرن، وكذلك العقوبات على فنزويلا،⁽²⁸⁾ وعلى الرغم من أن هذه العقوبات تستهدف ظاهراً السلطات الحاكمة إلا أنها تؤثر على أداء مؤسسات الدولة العامة والخاصة ويقع ثقلها على المجتمع، فالإمبريالية الغربية تتعمد إيقاع هذه التأثيرات وفق نظرية ويلسون؛ تستخدم نفوذها الاقتصادي في خلق أي دولة تسعى للاستقلال الوطني وتخرج عن الحظيرة الغربية.

لم يقتصر التدخل العسكري الأمريكي السعودي ضد اليمن على الجانب العسكري فقط، فمنذ البداية قام «التحالف» بانتهاج أكثر من مسار واستراتيجية، وكانت الحرب الاقتصادية موازية للحرب العسكرية

(28) خلص مركز دراسات أمريكية إلى أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة ضد فنزويلا تسببت بوفاة 40 ألفاً من مواطني هذا البلد. وأشار مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية (CEPR)، ومقره في واشنطن، في تقرير نشره هذا الأسبوع، إلى أن العقوبات الأمريكية التي تم فرضها في صيف عام 2017م تعيق وصول المواطنين إلى المواد الأساسية، مثل الغذاء والدواء والأدوية الطبية، مضيفاً أن الوضع تفاقم منذ اتخاذ واشنطن إجراءات عقابية إضافية ضد قطاع النفط في فنزويلا في وقت سابق من العام الجاري، في إطار مساعي إدارة الرئيس دونالد ترامب للإطاحة بالرئيس نيكولاس مادورو. وشدد التقرير الذي أعده الخبير في المركز، مارك ويسبروت، والخبير الاقتصادي من جامعة كولومبيا الحائز على جوائز عديدة، جيفري ساتشس، على أن العقوبات الأمريكية غير مشروعة بموجب القانون الأمريكي والدولي والمعاهدات التي وقعتها حكومة الولايات المتحدة، مؤكداً أن على الكونغرس الأمريكي التحرك لإلغاء هذه العقوبات. ويستند التقرير في تقييماته إلى «الدراسة الاستقصائية الوطنية لظروف المعيشة» والتي تجريها سنوياً ثلاث جامعات فنزويلية، والتي أظهرت أن عدد الوفيات في البلاد ارتفع من 2017 إلى 2018 بـ 31٪، أي أكثر من 40 ألف حالة وفاة» روسيا اليوم، «دراسة أمريكية: عقوبات واشنطن كلفت 40 ألف فنزويلي حياتهم»، (27)

إبريل 2019م)، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/>

في كل مراحل العدوان طوال ثمانية أعوام. وقد هدت هذه الحرب بطريقة مباشرة عملية إنتاج وتوزيع المواد الغذائية في اليمن وبشكل رئيس في المناطق التي تحتكم إلى سلطة صنعاء، وقد ادت هذه الحرب الاقتصادية في اليمن إلى أبشع مجاعة في التاريخ الحديث وفق توصيف الأمم المتحدة.⁽²⁹⁾

الكاتبة البريطانية مارثا موندي أستاذ فخري في الأنثروبولوجيا في كلية لندن للاقتصاد أجرت أبحاثاً ميدانية وأرشيفية في اليمن في فترة ما قبل العدوان، أعدت مارثا دراسة بعنوان "استراتيجيات التحالف في حرب اليمن: حملة القصف الجوي وحرب الغذاء" نشرتها مؤسسة السلم العالمي، وفي هذه الدراسة المعززة بالخرائط والبيانات والتقارير الرسمية توصلت الباحثة إلى أن تحالف العدوان منذ العام 2016م دخل في مرحلة حرب اقتصادية، وتلخص مارثا دراستها بالقول:

(29) «حذر أكبر مسؤول للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة من تداعيات انتشار الجوع في اليمن، وقال إنه ينبغي لدول الخليج المساعدة في تفادي الأزمة بعدما تركت الحرب المستعرة منذ عامين الملايين عرضة لخطر المجاعة. جاء ذلك على لسان ستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة في مقابلة مع وكالة رويترز قبل يوم من مؤتمر كبير للمنظمة الدولية يهدف إلى جمع 2,1 مليار دولار لليمن هذا العام. وأظهرت سجلات الأمم المتحدة أن المنظمة تلقت 15 بالمئة فقط من المبلغ المستهدف لكن دون أي مساهمة من دول المنطقة. وقال أوبراين إن نحو 17 مليون من سكان اليمن البالغ عددهم 26 مليون نسمة يفتقرون إلى الغذاء الكافي وإن ثلاثة ملايين طفل على الأقل يعانون سوء التغذية ويواجهون «خطراً كبيراً». وقال «هذه تتحول بسرعة إلى أسوأ كارثة إنسانية في العالم. وأحث المنطقة بالأخص على تعزيز الدعم للشعب اليمني المحاصر في الصراع» وأوضح أن منظمات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة تصل إلى أكثر من خمسة ملايين يمني «رغم كل العوائق البيروقراطية وصعوبات الوصول بما في ذلك الموانئ». فرانس 24. «مسؤول أممي يحذر من خطر المجاعة في اليمن ويدعو دول الخليج لتفادي وقوع أسوأ كارثة بالعالم». (25 إبريل 2017م) متوفر على الرابط: <https://www.france24.com>

«إذا ما أضفنا الضرر الذي لحق بموارد منتجي الغذاء (وهو المزارعون والرعاة والصيادون) إلى استهداف منظومة تجهيز الغذاء وتخزينه ونقله في المناطق الحضرية، وكذلك الحرب الاقتصادية الأوسع نطاقاً، فسنتوصل إلى دليل قوي على أن استراتيجية التحالف هدفت إلى تدمير إنتاج الغذاء وتوزيعه في المناطق الخاضعة لسيطرة صنعاء. وكما هو موضح أعلاه، أدت الحرب الاقتصادية، منذ خريف عام 2016، إلى تفاقم الدمار المادي بهدف إحداث عجز شامل وجماعي في السبل الأساسية للعيش. ويعد التدمير المتعمد للزراعة الأسرية والصيد الحرفي جريمة حرب. كما أن اليمن والسعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا دول موقعة على البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977م الملحق باتفاقيات جنيف، والذي يقدم الحكم الأوفى في القانون الدولي الإنساني بشأن حماية الأشياء التي لا غنى عنها لصمود السكان المدنيين»⁽³⁰⁾

برزت على السطح الاجتماعي نتائج الحرب الاقتصادية بشكل واضح في مسألتين: انقطاع رواتب الموظفين، وانهيار قيمة العملة الوطنية، إلا أن الحرب الاقتصادية على اليمن تجاوزت هذه المسائل فقد انتهج المعتدون حرباً اقتصادية وحشية شملت كل قطاعات الاقتصاد اليمني، الحكومية والخاصة والتعاونية، وتم إفقار وتشريد عمال وموظفي القطاعين الحكومي والخاص معاً.

(30) مارثا موندي، «استراتيجية التحالف حملة القصف الجوي وحرب الغذاء» [ترجمة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية اليمنية]، (مجلة مقاربات سياسية العدد 5 السنة مارس 2019) ص 9

ارتكب التحالف جرائم اقتصادية عديدة متعمداً استهداف القيمة الشرائية، وتحويل اليمنيين إلى لاجئين ومرتزقة يقايضون حرمتهم بالخبز والدواء. وكذلك تحويل الجمهورية اليمنية سوقاً استهلاكية لمنتجات الاحتكارات الأجنبية للدول المشاركة في العدوان، ولذلك فقد تعامل «التحالف» مع البنية التحتية للاقتصاد اليمني كهدف عسكري مخالفاً بذلك كل القوانين الدولية؛ فدمّر وسائل الانتاج من المصانع والمزارع والقوارب وقتل العمال والفلاحين والصيادين والتجار والباعة والمتسوقين، كما استهدف كل القطاعات والوحدات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي من الأسواق والمخازن وشبكات المياه ومحطات الكهرباء والطرق والموانئ والمطارات، ولايزال العدو يتخذ من الحرب الاقتصادية مجالاً متمماً لحربه العسكرية والحصار الشامل⁽³¹⁾.

عمل تحالف العدوان على تجفيف مصادر الدخل الوطني من النقد الأجنبي، وفرض القيود على حركة الأموال من وإلى اليمن، كما اتجّعت قوى العدوان عبر أدواتها وخلاياها إلى سحب الاحتياطات الداخلية من العملات الأجنبية من خلال آلية المضاربة بسعر صرف الدولار وسحبه من السوق المحلي.

(31) استهدف تحالف العدوان خلال 1400 يوم من الحرب على اليمن دمر تحالف العدوان، حسب إحصائية مركز عين الإنسانية 15 مطاراً، و16 ميناء، و480 محطة وشبكة اتصال، و1525 حزان وشبكة مياه، و3093 طريق وجسر، و281 محطة وقود، و356 مصنعاً و248 ناقلة وقود، و374 مزعة دجاج ومواشي، و5142 حقلاً زراعياً، و9413 منشأة تجارية..
للمزيد مركز عين الإنسانية، «إنفوجرافيك إحصائية 1400 يوم من العدوان على اليمن»، (5 يوليو 2021م)، متوفر على الرابط: <https://ehcrd.org/>

منذ مطلع العام 2016م بدأ العدو ومرترزته بالاتجاه نحو إعاقة حركة انسياب الأموال وتدفقها من وإلى البنك المركزي من جانب وبين المحافظات الشمالية والجنوبية، وأعقب ذلك بتكديس السيولة وتجميدها بل وصل الأمر إلى مصادرة رواتب الموظفين في محافظتي عدن وحضرموت من خلال اعتراض طائرات الشحن المستخدمة في نقل المال وإجبارها على تغيير مسارها إلى مطار بيشة السعودي واحتجاز الأموال.

خلال النصف الثاني من العام 2016م، عملت الحكومة العميلة على استهداف ما تبقى من الإيرادات العامة الواقعة في مناطق السلطة الوطنية، كإيرادات الجمارك والضرائب، عبر تشديد القيود على الحركة الملاحية في ميناء الحديدة، أو عبر استهداف قطاع الاتصالات والتبغ والكبريت، وصولاً إلى منع تدفق تحويلات المغتربين إلى المحافظات الشمالية.

بعد تعثر مشاورات الكويت في العام 2017م وفشل تحالف العدوان في تحقيق مطامعه الاستعمارية بالخدعة السياسية، قام التحالف بنقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى عدن، فانقطعت رواتب الموظفين وفقد البنك في صنعاء القدرة على التحكم بالسياسة المالية، وقد جاء قرار نقل البنك المركزي بأوامر من السفير الأمريكي،⁽³²⁾

(32) «خلال محادثات السلام، اعتقد تولر أن الحوثيين لن يتفاوضوا بحسن نية إلا إذا أُجبروا على الطاولة. بعد انتهاء محادثات الكويت في آب / أغسطس 2016، دعا تولر إلى نقل البنك المركزي اليمني من الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. وأصبحت القضية في نهاية المطاف نقطة شائكة في مراسلاته مع فينر، الذي كان قلقاً بشأن العواقب الإنسانية.»

الذي هدد بأن قيمة العملة اليمنية لن تساوي قيمة الحبر المطبوع، في حديث الناطق الرسمي لأنصار الله ورئيس الوفد الوطني للمفاوضات محمد عبد السلام أمام اجتماع الحكماء في 19 أغسطس 2017م.⁽³³⁾ نفذت حكومة هادي استراتيجية الحرب الاقتصادية العدوانية على أكمل وجه، "فبعد أن سيطرت على 400 مليار ريال من العملة المطبوعة من شركة روسية مطلع العام 2017م، قامت بطباعة خمسة ترليونوات و320 مليار ريال حتى يونيو 2021م⁽³⁴⁾ وعمليات طباعة الأموال التي

(33) «آخر الجلسات كانت مع السفير الأميركي وسفراء الدول الثمانية عشر وقال أمامكم الآن صفقة أما أن توقعوها وإما الحصار الاقتصادي سننقل البنك وسنمنع الإيرادات وسنغلق مطار صنعاء وقالها بالحرف الواحد وفي حضور الجميع قلنا له أقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا لن نستسلم أبدا مهما كان، بعد ذلك ذهبنا إلى مسقط للعودة وحوصر الوفد الوطني ثلاثة أشهر لم تتوقف جهودنا وفعلا تحقق ما قال السفير ونحن في مسقط فنقل البنك وأغلق مطار صنعاء بالجملة وشدد من الحوالات والصرافة التي كان يتمتع بها الشعب اليمني كأقل حق بقي له منذ بدء الحصار»، المسيرة نت «كلمة محمد عبدالسلام خلال لقاء السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي بعقلاء اليمن»، (19-08-2017) متوفر على الرابط: <https://www.almasirah.news/>

(34) «كشف محافظ البنك المركزي اليمني هاشم إسماعيل، أن الطباعة غير القانونية للعملة من قبل دول العدوان والمرترقة وصلت إلى خمسة ترليونوات و320 مليار ريال حتى يونيو 2021م، ما يعادل ثلاثة أضعاف ما طبعه البنك المركزي في صنعاء منذ العام 1964م وحتى 2014م، وأضاف» نحن في مرحلة جديدة من مراحل العدوان الاقتصادي الذي بدأ منذ اليوم الأول للعدوان.. مبينا أن يسمى الدول الرباعية أمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات أشرفت وخططت للعدوان الاقتصادي على اليمن وكان قرارهم منذ اليوم الأول استخدام الحرب الاقتصادية كلما فشلوا عسكريا وميدانيا. وأكد هاشم إسماعيل، أن كل القطاعات الاقتصادية كانت عرضة للاستهداف المباشر حيث قام العدو بنهب الإيرادات والثروات وفي نفس الوقت حرم موظفي الدولة والمتقاعدين والطلاب المبتعثين للدراسة في الخارج من حقوقهم إضافة إلى مخصصات الضمان الاجتماعي وغيرها. ولفت إلى أن المؤامرة على القطاع المصرفي بدأت بإصدار قرار نقل وظائف البنك المركزي إلى عدن في مخالفة قانونية ودستورية جسيمة.. مبينا أن البنك المركزي بصنعاء كان يدير السياسية النقدية في كل محافظات الجمهورية، وحرص على صرف مرتبات موظفي الدولة بما فيهم الخونة المشاركون في العدوان. وذكر

يقوم بها الخونة بشكل دوري تقوم بإضعاف قيمة الريال اليمني وتؤدي إلى ارتفاع سعر الدولار مما يؤدي إلى تضخم أسعار السلع والخدمات وضرب الحياة المعيشية للمجتمع، خاصة أن الكتلة الأكبر من السكان تتركز في المناطق التي تديرها السلطة الوطنية. إضافة إلى ذلك فإن التضيق على التحويلات المالية للمغتربين من خارج اليمن والاستيلاء على الاحتياطي النقدي للبنك المركزي اليمني في البنوك الأجنبية، وكذلك نهب الثروات النفطية اليمنية، كل هذه السياسات العدوانية الاقتصادية تستهدف المجتمع اليمني بصورة مباشرة.

أن العدوان استولى على الاحتياطي الخارجي من النقد الأجنبي الذي بلغ ما يقارب مليار دولار في حينه، والقرصنة على صلاحيات نظام التحويلات وتبادل المعلومات بين البنوك العالمية ما يسمى «بالسويفت» وشارك البنك المركزي في عدن إلى جانب حكومة الخونة في نهب عائدات النفط الخام والمقدرة بما يزيد عن ستة مليارات دولار والتي تم إيداعها في حسابات خاصة في البنك الأهلي السعودي». المركز الوطني للمعلومات، «البنك المركزي بصنعاء يكشف عن طباعة 5ر32 ترليون ريال من العملة غير القانونية». (23 يونيو 2021م)، متوفر على الرابط: <https://yemen-nic.info/>

الحرب البيئية:

يقصد بالحرب البيئية إحداث دمار بالبيئة أو تغيير فيها بما يؤدي إلى عجز الإنسان عن الاستفادة منها، وتبرز هذه الحرب امتداداً للحرب الاقتصادية، وجاء في اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة في العام 1977 توضيح عبارة «تقنيات التغيير في البيئة» كما هي مستعملة في المادة الأولى، «أية تقنية لإحداث تغيير - عن طريق التأثير المتعمد في العمليات الطبيعية- في دينامية الكرة الأرضية أو تركيبها أو تشكيلها، بما في ذلك مجموعات أحيائها المحلية وغلافها الصخري وغلافها المائي وغلافها الجوي، أو في دينامية الفضاء الخارجي أو تركيبه أو تشكيله».⁽³⁵⁾

استخدم «التحالف» الحرب ضد البيئة كأحد مجالات عدوانه الذي ينتمي لحروب الجيل الخامس، وتعتبر محافظة صعده من أكثر المحافظات التي شن عليها تحالف العدوان هجمات صاروخية استهدفت التربة والمزارع ومصادر المياه، ورغم أن النتائج المباشرة لهذه الهجمات تنتمي إلى المجال الاقتصادي إلا أن طبيعة العمليات تؤدي إلى تغيير في البيئة ذاتها، مما يجعل هذه الهجمات العدوانية مخالفة للقانون الدولي الإنساني وما جاء في بروتوكوله⁽³⁶⁾، ومخالفة

(35) اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى. اللجنة الدولية للصليب الأحمر <https://www.icrc.org>
 (36) حظر «استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة وواسعة الانتشار وطويلة الأمد». كما يحظر البروتوكول هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية من قبيل الانتقام. البيئة والقانون الدولي الإنساني.

لاتفاقية «حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة».

كلفت الحرب العدوانية على قطاع الثروة السمكية اليمني ما يقارب 10 مليارات دولار،⁽³⁷⁾ وامتد تخريب دول العدوان عبر نشاطهم الاستعماري في نهب الثروة البحرية اليمنية إلى الإضرار بالبيئة البحرية اليمنية، مهدداً بخطر تصحرها، حيث تم تدمير البيئة الخصبة لنمو العوالق المائية التي تتغذى عليها صغار الأسماك، واستنزاف المخزون السمكي في التركيز على الاصطياد من مواقع معينة، وكذا استخدام وسائل اصطياد ضارة بالبيئة ومخالفة للقانون مثل الإضاءة والمؤثرات الصوتية والديناميت لتفجير مناطق العيش وتكاثر الأسماك، وإفراغ الفضلات النفطية والإشعاعية، وهو ما يؤدي إلى قتل الأحياء المائية وتدمير البيئة البحرية منها الشعاب المرجانية.

(37) «قال وزير الثروة السمكية محمد محمد الزبيري إن خسائر القطاع السمكي خلال سبعة أعوام من العدوان تقدر إجمالاً بعشرة مليارات دولار منها 4 مليارات دولار خسائر توقف الإنتاج وتوقف المشاريع الاستثمارية.

وأوضح وزير الثروة السمكية في حوار مع صحيفة «الثورة» أن القطاع السمكي يعد أحد أعمدة الدخل القومي لليمن ولذا اعتبره العدوان هدفاً استراتيجياً له بقصد تجفيف منابع الدخل وتعقيد الحياة على الناس.

الزبيري تطرق في الحوار إلى أنواع الاستهداف الذي طال الثروة السمكية منذ بداية العدوان والذي تنوع بين جرف الأسماك وتدمير البنية التحتية واستهداف قوارب الصيد وتهجير السكان من مناطقهم، موضحاً أن العدوان تسبب بمقتل العشرات من الصيادين، ونزوح عشرات الآلاف ممن كانوا يعملون في الصيد وجميعهم فقدوا مصادر عيشهم إضافة إلى من فقدوا أعمالهم في الجانب السمكي.

وتطرق وزير الثروة السمكية إلى انتهاكات دول العدوان في احتجاز الصيادين اليمنيين في المياه الإقليمية، وموضوع التخلص من النفايات الكيميائية من قبل سفن العدوان»، الثورة، «وزير الثروة السمكية لـ«الثورة»: خسائر القطاع السمكي جراء العدوان بلغت أكثر من عشرة

مليارات دولار»، (13 نوفمبر 2021م)، متوفر على الرابط: <http://althawrah.ye>

في جزيرة سقطرة برز بشكل واضح عملية التدمير التي تقوم بها قوات الاحتلال الإماراتية، وفي تصريح لموقع العربي في تحقيق أعده زكريا حزام في 14 ديسمبر 2017م خشى الدكتور خالد عبدالله الثور، رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة في اليمن، من عواقب تأثير عمليات التجريف المتواصل للبيئة البرية والبحرية والموارد الطبيعية لجزيرة سقطرة، منذ سيطرة قوات دولة الإمارات عليها، ما أدى إلى مشاكل واختلالات في التنوع الحيوي، ونفوق للكائنات البحرية والبرية والإضرار بمقومات الحياة الطبيعية النادرة.

وأشار التحقيق إلى التقرير الميداني الخاص بـ«تقييم الشعب المرجانية في شواطئ الجزيرة» الذي أجره خبراء من هيئة حماية البيئة بسقطري في 27 إبريل / نيسان 2017، بعد جولات من العاصمة حديبو شرقي سقطري حتى منطقة رأس أراسل التي تبعد عنها 100 كيلومتر، إذ كشف التقرير عن تجميع 2800 طن من أحجار المرجان التي تم استخراجها من شواطئ سقطري بعد إعصاري تشابالا وميغ في نوفمبر / تشرين الثاني 2015، ليتم تصديرها إلى الإمارات، بحسب إفادات أهالي الجزيرة لمعدي التقرير.⁽³⁸⁾

طلبت وزارة السياحة اليمنية ومجلس الترويج السياحي، الأمم المتحدة ومجلس الأمن، سرعة استصدار قرار دولي عاجل يمنع القوات الإماراتية المحتلة من العبث بأراضي محافظة أرخبيل سقطرة وتدمير

(38) العربي الجديد، «الجزيرة المنهوبة [3/ 3]... استنزاف موارد سقطري في ظل السيطرة الإماراتية»، (14 ديسمبر 2017م)، متوفر على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk>

إمكانياتها الطبيعية ونظامها البيئي. كما طالبت الوزارة ومجلس الترويج في بيان الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوضع حد لتصرفات الإمارات العدوانية والمستفزة على صعيد المساس بالسيادة اليمنية عبر الاعتداء والتدخل السافر في جزيرة سقطرة.⁽³⁹⁾

(39) الثورة، «السياحة اليمنية تطالب مجلس الأمن بوضع حد لعبث الإمارات بأراضي أرخبيل سقطرى»، (16 يناير 2018م) متوفر على الرابط: <http://althawrah.ye>

الحرب السيبرانية والمعلوماتية:

الحرب السيبرانية ميدان ومجال جديدين في حروب الجيل الخامس، تقوم على هجوم القرصنة الإلكتروني (الهاكرز) لتدمير الملفات والمواقع التي تتبع العدو والسيطرة عليها في بعض الحالات وسرقة البيانات، عن طريق برامج وطرق متعددة، ورغم أن هجوم القرصنة في بداية الأمر كان نشاطاً فردياً عفويّاً واستهدف مواقع الاقتصادية إلا أن هذا المجال من الحروب أصبح منظماً وتقوده الدول، كما تستخدمه أيضاً الجماعات والمنظمات المسلحة.

ظهرت الحرب السيبرانية كأداة من أدوات الجيل الخامس للحروب، وفي هذه المرحلة برز هذا النوع من الحرب أو التخوف من هذا النوع من الحروب على لسان الدول الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية الصين الشعبية روسيا الاتحادية، ولعل أبرز هذه الهجمات أو الاتهامات، هي الأزمة الأمريكية الروسية على خلفية اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بقيام روسيا الاتحادية بهجوم سيبراني على قاعدة البيانات في الانتخابات الأمريكية لصالح صعود الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، وعلى إثر ذلك اتهم مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (أف بي آي) 13 مواطناً روسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت عام 2016م وفاز فيها الرئيس دونالد ترامب. ويواجه ثلاثة من هؤلاء تهمة التآمر من أجل التزوير الإلكتروني، بينما يتهم 5 آخرون بانتحال شخصيات وهمية. وجه الاتهامات المحقق الخاص روبرت مولر، المكلف بالتحقيق في مزاعم تدخل الروس في الانتخابات الأمريكية.

وطالت الاتهامات ثلاث شركات روسية أيضاً، من بينها شركة انترنت مقرها في سانت بطرسبرغ، التي وصفها تقرير الاف بي آي بأن هدفها الاستراتيجي كان «زرع الفتنة في النظام السياسي الأمريكي، من بينها الانتخابات الرئاسية لعام 2016م»⁽⁴⁰⁾.

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، كان قد أعلن في نادي الحوار الدولي، أن العالم غير جاهز بعد للتحديات الجديدة في مجال الفضاء السيبراني، وأن هناك حاجة لتنظيم متعدد الأطراف في هذا المجال. وقال «إذا تناولنا الذكاء الاصطناعي، والفضاء الإلكتروني، والهندسة الوراثية، فهناك مشاكل جديدة ستظهر، ليست لدينا حلول لها، أعتقد أنه كانت هناك أحداث من الحرب السيبراني في الماضي،

(40) «يقول التحقيق إن مواطنين روس :

- فتحوا حسابات مصرفية باسم أمريكيين وانتحلوا شخصياتهم وأنفقوا آلاف الدولارات شهريا لشراء إعلانات سياسية.
 - اشتروا فضاءات إلكترونية أمريكية لإخفاء هوياتهم ونظموا تجمعات سياسية في الولايات المتحدة ودعوا إليها.
 - نشروا تعليقات سياسية على مواقع التواصل الاجتماعي بأسماء أمريكيين نشروا معلومات أضرت بهيلاري كلينتون وتحصلوا على أموال مقابل النشر على مواقع التواصل الاجتماعي الأمريكية.
 - أنشأوا مجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة فيسبوك وإنستغرام، للنقاش في قضايا حساسة.
 - كانت لنشاطاتهم ميزانية شهرية تفوق مليون دولار.
- وأضاف التقرير أن هذه المجموعة كانت تقيس فاعلية نشاطاتها على الانترنت، وتغير استراتيجيتها لتحقيق أهدافها، وأن أعضاء المجموعة بدأوا يبحثون سبل التأثير في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام 2014، وشرعوا في عملهم في عام 2016م. « بي بي سي، » اتهام 13 روسيا بالتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية». (16 فبراير 2018م)، متوفر على الرابط: <https://www.bbc.com>

ولكن لا توجد اتفاقات دولية بشأن هذه المسألة. نعم يسلم به أن القانون الدولي ينطبق على الفضاء السيبراني، ولكن لا يوجد فهم لكيفية تطبيق القانون الإنساني الدولي على النزاعات السيبرانية أو كيف يمكن تطبيق مفهوم الدفاع عن النفس في هذه الظروف؟»⁽⁴¹⁾. في الحرب على اليمن لم يكن هناك حضور كبير للحرب السيبرانية كنوع من اختراق عدواني للمؤسسات اليمنية الرسمية، ويعود ذلك إلى تردي البنية التحتية الإلكترونية في الجمهورية اليمنية، إلا أن التحالف قام بممارسات لها صلة بهذا النوع من الحروب، ومنها على سبيل المثال التشويش على القنوات الوطنية في قمر النايل سات «المسيرة»، و«الساحات» وإيقاف البث وحجبها واختراق مواقعها الإلكترونية، وإغلاق الصفحات الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعية لأبرز الناشطين والشخصيات السياسية والإعلامية، وبطبيعة الحال فإن هذه الممارسات لها علاقة بالحرب السيبرانية من حيث السلوك والأثر، كما أنها تعتبر جزءاً من حروب المعلومات التي هي أحد مجالات الاستهداف في حروب هذا الجيل.

واجهت الصحافة والإعلام اليمني على مدى ثمان سنوات حرباً شرسة بدءاً من استهداف الصحفيين أثناء تأدية مهامهم الأمر الذي أدى إلى استشهاد 472 إعلامياً وفقاً لاتحاد الإعلاميين اليمنيين، مبيناً أن تحالف العدوان استهدف بغاراته الجوية 30 مركز إرسال وبث إذاعي وتلفزيوني،

(41) سبوتنك عربي «غوتيريش: العالم غير جاهز للتحديات الجديدة في مجال الفضاء السيبراني»، (21 يونيو 2018م)، متوفر على الربط: <https://arabic.sputniknews.com>

وتعرضت نحو 23 منشأة ومؤسسة إعلامية للتدمير الكلي والجزئي. ورصد اتحاد الإعلاميين اليمنيين 6 حالات استنساخ لقنوات فضائية ومواقع إلكترونية، و 8 حالات إيقاف بث على القمرين الاصطناعيين عرب سات ونايلسات، بالإضافة إلى 7 حالات حجب وتشويش على هذه القنوات، وكذلك 30 حالة اختراق مواقع إلكترونية.⁽⁴²⁾

كما منع تحالف العدوان 155 صحفياً من 155 مؤسسة إعلامية وصحفية من الوصول إلى اليمن بسبب رفض تحالف العدوان منحهم تراخيص الوصول إلى اليمن وذلك في إطار الحد من تأثير الرسالة الإعلامية الوطنية والإنسانية على الرأي العام الدولي.

بالإضافة إلى أن طيران العدوان كان قد قام باستهداف مباني تلفزيون الجمهورية اليمنية ومحطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية وقناتي اليمن اليوم والمسيرة وعدد من الإذاعات المحلية بالتزامن مع ممارسة الضغوطات على الأقمار الاصطناعية لحجب بث القنوات الحرة والعمل على استنساخها عبر إطلاق قنوات مزيفة تحمل نفس أسمائها وشعاراتها وأخر جرائمه في فبراير من العام 2022م قصف البوابة الدولية للإنترنت في محافظة الحديدة الذي أدى إلى انقطاع خدمة الإنترنت عن اليمن لعدة أيام، واستهداف مقر الشركة اليمنية للاتصالات تليمن في العاصمة صنعاء.

وأدت الضغوطات التي مارسها «التحالف»، إلى إيقاف بث قنوات

(42) للمزيد راجع تقارير اتحاد الإعلاميين اليمنيين، متوفر على الرابط:

<http://www.yemenimu.ne>

اليمن الفضائية - سبأ - الإيمان - عدن - اليمن اليوم - المسيرة وقناة الساحات على القمرين «عربسات ونايلسات» لعدة مرات. أوضحت تقارير اتحاد الإعلاميين اليمنيين أن طيران العدوان استهدف بغاراته 30 مركزاً للإرسال والبث الإذاعي والتلفزيوني، وتعرضت نحو 21 منشأة ومؤسسة إعلامية للتدمير الكلي والجزئي مخلفاً خسائر بالمليارات. كما أدى حظر السفر وإغلاق مطار صنعاء الدولي من قبل تحالف العدوان إلى الحيلولة دون سفر عشرات الصحفيين من وإلى اليمن، وذلك في إطار الحد من تأثير الرسالة الإعلامية الإنسانية على الرأي العام الدولي والتعتيم على جرائم وانتهاكات العدوان الذي تسبب في أسوأ كارثة إنسانية في العالم بحسب تقارير المنظمات الدولية.

الحرب الدعائية:

تركزت الحروب المعلوماتية على إعاقة وتعطيل وتدمير النظم المعلوماتية التابعة للخصوم مع حماية النظم المعلوماتية الخصوم بالطرف الذي يشن الهجوم، وتعد الحرب الدعائية أو نشر الأخبار الكاذبة من أبرز تكتيكات الحرب المعلوماتية، وتتضمن نشر الأخبار والمعلومات والحجج والفضائح بطريقة مخططة من أجل التأثير على مدركات وأفكار شعب أو جماعة معينة وإضعاف آليات القادة لسيطرة مؤسسات الدولة وقواتها المسلحة.

أما البعد الجديد في حروب الجيل الخامس فيتمثل في زيادة اللجوء

إلى التضييل المعلوماتي واستخدامه بصورة مكثفة في أوقات السلم، وعدم اقتصار حروب المعلومات على فترات المواجهات العسكرية بين الدول بحيث لم تعد هناك حاجة إلى إعلان الحرب.

ولا يقتصر الهجوم الإعلامي على الدول بل دخلت فيه الجماعات "الإرهابية" التي استخدمت الإعلام في الاستقطاب الفردي ونشر الأفلام التي تستهوي الشباب لاستقطابهم إلى هذه الجماعات، وهنا نجد تغير في الرسالة الإعلامية ففي حروب الجيل الرابع كان الخطاب الإعلامي يستهدف المجتمع ككل والنخبة السياسية المعادية من أجل التأثير في الإرادة والقرار السياسي لدى الخصوم، أما في حروب الجيل الخامس فإن الخطاب الإعلامي يوجه إلى استقطاب أفراد معينة وشرائح اجتماعية وأفراد لديهم ميولات معينة، بالإضافة إلى مهمة الإعلام في مخاطبة المجتمع ككل ومحاولة التأثير فيه.

في الحرب العدوانية على اليمن شنت الحرب المعلوماتية بمستوى كبير ومكثف، عبر آيتين الأولى بث المعلومات الخاطئة، وآلية حجب المعلومات عن القوى الوطنية وإعاقة تدفقها من القوى الوطنية إلى العالم.

واجهت اليمن طوال فترة العدوان حرب إعلامية ضخمة، وظفت كل إمكانياتها في هذه الحرب عبر استراتيجيات معقدة ومختلفة ونذكر منها نشر الإشاعات، ونشر الصور المعالجة بالبرامج، ونشر فيديوهات من بلدان أخرى ونسبها إلى اليمن، ولربما من أشهر هذه العمليات ومن أبرز هذه النماذج نشر الناطق العسكري لدول التحالف

مقطع فيديو يظهر صواريخ في مخزن، على أساس أنه في اليمن فيما هو من العراق، وهذا الخبر المزيف كان يبنى عليه استهداف لميناء الحديد الذي يعد آخر متنفس للمناطق التي يديرها المجلس السياسي الأعلى، وهدد ناطق تحالف العدوان-حينها- في تصريحاته، باستهداف الميناء الوحيد وجعله هدفاً عسكرياً مشروعاً، لكن بعد التدقيق في المشاهد تبين أنها مأخوذة من الفيلم الوثائقي «Severe Clear» (في الدقيقة 70:00) الذي يتحدث عن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. والفيلم «Severe Clear» من الأمريكي كريستيان فرج أنتج عام 2009م، ليعترف ناطق العدوان لاحقاً بأنه «أخطأ»⁽⁴³⁾ وكذلك

(43) «قال المتحدث باسم جماعة «أنصار الله» الحوثية محمد عبد السلام إن الناطق باسم قوات التحالف العربي تركي المالكي ارتكب «فضيحة» بعد أن اجتزأ مقطعاً من فيلم وقدمه على أنه إنجاز استخباراتي. وكتب عبد السلام في تغريدة: «من فضيحة إلى أكبر ومن إفلاس إلى آخر باستعراض ناطق التحالف ما يدعيه أنه موقع لصواريخ في ميناء الحديد ليتبين أنه مشهد من فيلم تم اجتزأه وتقديمه للرأي العام على أنه إنجاز استخباراتي لتحالف يريد تعويض خسائره الميدانية بانتصارات إعلامية استخباراتية مصطنعة ومختلقة ومثيرة للسخرية». من جهته، قال القيادي في جماعة «أنصار الله» الحوثية محمد علي الحوثي في تغريدة: «قلنا لكم من قبل، العدوان من يخترق ويفبرك، كما كذب الأميركيان في العراق وفبركوا، يجدد ذلك في اليمن باستمرار من يتولاهم». روسيا اليوم، «الحوثيون: الناطق باسم التحالف العربي اجتزأ مقطعاً من فيلم وقدمه على أنه إنجاز استخباراتي (فيديو)». (9 يناير 2022م) متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/>

«وضح المتحدث باسم التحالف العربي في اليمن بقيادة السعودية، تركي المالكي، حقيقة نشر «مقطع من فيلم» قدمه سابقاً على أنه «إنجاز استخباراتي» للتحالف، واعترف بوقوع خطأ. ويأتي ذلك بعد أن اعتبرت جماعة «أنصار الله» الحوثية أن «تركي المالكي ارتكب فضيحة باجتزأ مقطع الفيديو والادعاء بأنه موقع لصواريخ في ميناء الحديد، وتقديمه للرأي العام على أنه إنجاز استخباراتي لتحالف يريد تعويض خسائره الميدانية بانتصارات إعلامية استخباراتية مصطنعة ومختلقة ومثيرة للسخرية». وفي مؤتمر صحفي عقد في محافظة شبوة، قال تركي المالكي: «قيادة القوات المشتركة للتحالف تؤكد نهجها الدائم والثابت فيما يخص المسار العملياتي أو الإعلامي، ونحن لا نجد حرجاً إذا كان هناك أي أمر يحتاج

عبر استخدام مقاطع من الألعاب الإلكترونية وبثها على أنها عمليات عسكرية للتحالف، وكذلك عبر تحويل القضايا الجنائية لقضايا سياسية وتحميل "أنصار الله" المسؤولية، عدا عن إعلان عشرات المرات بدء "ساعة الصفر" لإسقاط العاصمة صنعاء.

يرى الأستاذ(الراحل) أحمد الحبشي عضو اللجنة الإعلامية للمجلس السياسي الأعلى بأن "الحرب الإعلامية والنفسية التي كانت تقودها هيئة الأركان المشتركة لهذه الحرب في مبنى وزارة الدفاع السعودية بالرياض، كانت بمثابة كتائب عدوانية متقدمة وشرسة، حيث تم الاستعانة بأعداد كبيرة من الصحفيين والإعلاميين والمثقفين والمهاجرين الانتهازيين والقادة السياسيين المأزومين وبعض الجواسيس المحليين، في شن أكبر حرب نفسية عرفها تاريخنا الحديث، بموازاة أخطر وأطول عدوان على اليمن، استهدف إلحاق أكبر قدر من الأذى والضرر بالإنسان والهوية والشجر والحجر والطير والسابلة والتاريخ والحاضر والمستقبل.

اللافت للنظر أن قوى العدوان لم تحصل فقط على دعم لوجيستي أمريكي وبريطاني وإسرائيلي في المجال الحربي والاستخباري، بل وفي مجال الدعاية السوداء والحرب النفسية حيث تم توظيف أموال ضخمة

إلى تصحيح، وهذا من الالتزام الأدبي والأخلاقي أن يكون هناك تصحيح..الفيديو مرر بطريقة مغلوبة من أحد المصادر..نحن نتعامل في منطقة عمليات، ولدينا الكثير من المصادر، وهذا يأتي ضمن الخطأ الهامشي للتعامل مع المصادر». روسيا اليوم، « لتحالف العربي يعترف «بوقوع خطأ»: الفيديو مرر بطريقة مغلوبة من أحد المصادر»، (12 سناير 2022م) مصدر سابق .

لإنتاج حملات إعلامية مباشرة وبرامج حوارية استهدفت استخدام وسائل وأدوات وأساليب حديثة، لتحقيق أهداف غير تقليدية، والتأثير على الوعي الشعبي الاعتيادي وإثارة النعرات الطائفية والمناطقية في الداخل، وممارسة التضليل وتزوير الحقائق على المستوى الخارجي، وتوفير الفرص الاستراتيجية التي تساعد جيوش التحالف السعودي على تحقيق نصر سياسي وعسكري سريع، الأمر الذي أكسب الحرب الإعلامية والنفسية للعدوان السعودي على اليمن، شكلاً ومضموناً جديدين.⁽⁴⁴⁾

وهدف هذه الحرب الإعلامية إلى بث الذعر في أوساط المجتمع، وتشويه الحقائق، والتفرقة العنصرية، وبث اليأس وزعزعة الإيمان بالواجهة والنصر، والعمل على إضعاف وشق التحالفات الوطنية. الآلية الثانية للحرب المعلوماتية كانت عبر التعميم على ما يحجب في اليمن من جرائم حرب بشعة ومنع دخول وسائل الإعلام العالمية والصحفيين ولجان التحقيق من أجل إخفاء حقيقة ما يدور في اليمن. وفي مقابل ذلك شنت القوى الوطنية اليمنية بأجهزتها الإعلامية وناشطيها حرباً إعلامية مضادة، معتمدة على معايير الحقيقة وفي هذه الحرب المضادة برزت قناة "المسيرة" و"الإعلام الحربي" على رأس هذه القنوات، بالإضافة إلى القنوات الوطنية الأخرى الخاصة مثل

(44) الثورة « الإعلام المقاوم في قلب المعركة»، (1 مايو 2019م)، متوفر على الرابط:

[/http://althawrah.ye](http://althawrah.ye)

قناة الساحات وقناة اليمن اليوم بنسختها الوطنية والقنوات الرسمية "قناة اليمن" و"عدن" و"الإيمان والقنوات العربية المتضامنة مثل قناة "المنار" و"الميادين" و"العالم"، بالإضافة إلى المحطات الإذاعية التي لعبت دوراً هاماً في تعبئة المجتمع ضد العدوان ومن أجل تعزيز الصمود الوطني، وفي مقدمتها إذاعة صنعاء البرنامج العام، وإذاعة وطن صوت وزارة الداخلية، وإذاعة الجيش 21 سبتمبر، وإذاعة سام إف إم وغيرها من الإذاعات.

استهدفت الرسائل الإعلامية لدول التحالف وقوى العدوان المشاعر لا العقل عبر نشر أخبار كاذبة تجد قبولاً لدى تحيزات الأفراد، ومن أبرز هذه الأخبار الكاذبة التي تم نشرها خبر اغتيال القيادات البارزة في أنصار الله مثل "السيد" عبد الملك الحوثي ومدير الاستخبارات العسكرية عبد الله الحاكم "أبو علي"، وبشكل آخر اتهام أنصارالله بتصفية بعضهم ووضع الشكوك حول استشهاد الرئيس صالح الصماد ووفاء القائد العسكري يحيى الشامي وغيره من الشخصيات الوطنية.

الحرب البيولوجية:

يقصد بالحرب البيولوجية الاستخدام الممنهج للسلاسل المسببة للأمراض من الكائنات الحية الدقيقة كالجراثيم والفيروسات أو سمومها لنشر أمراض وتهديد حياة البشر والحيوانات والنباتات وذلك على نطاق واسع في منطقة الاستهداف.

والحرب البيولوجية وإن كانت من أبرز مجالات الاستهداف وأسلحة «حروب الجيل الخامس»، إلا أنها تطورت عن حروب بيولوجية قديمة كانت تتم عبر تسميم مصادر مياه الخصوم بجثث الحيوانات.

في العدوان الأمريكي السعودي الراهن المستمر على بلادنا استخدمت الحرب البيولوجية جنباً إلى جنب مع بقية أشكال الحروب الناعمة والعنيفة في إطار الاستهداف الشامل لليمن إنساناً وأرضاً. استخدمت الأسلحة الكيميائية لأول مرة في الحرب العالمية الأولى، وعقب ذلك قررت دول العالم الحد من استخدامها بعد أن تبين أن استخدام المواد الكيميائية القاتلة أو البكتيريا لا يمكن التنبؤ بآثارها أو السيطرة عليها. على إن المعاهدات الهامة تحظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بدأت من بروتوكول 1925 لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو غيرها، والوسائل البكتيريولوجية، وقعت عليها معظم دول العالم.

تبرز الحرب البيولوجية كأحد أهم الأسلحة المستخدمة في حروب الجيل الخامس التي تطبق في العدوان الراهن على بلادنا.

وللحرب البيولوجية أهمية خاصة لدى العقيد الأمريكي المتقاعد

«توماس الذي يعد أبرز المنظرين لحروب الجيل الخامس ، يعتقد توماس بأن التطورات الجديدة تثير قلقاً خاصاً نظراً لأن الهياكل السياسية والتجارية والاجتماعية الناشئة كانت دائماً أكثر نجاحاً في توظيف التكنولوجيا الناشئة عن المؤسسات القديمة، واليوم هناك تقنيتان ناشئتان ، التكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا الأحيائية، لديهما القدرة على تغيير عالمنا، فيمكن للتكنولوجيا الحيوية الحالية أن تمنح المجموعات الصغيرة نوع القوة التدميرية التي كانت تقتصر سابقاً على القوى العظمى.

يطرح توماس خطورة الحرب البيولوجية من إمكانية أن تستخدمها جماعات إجرامية ضد الدول والمجتمعات، وعلى سبيل المثال فإن استخدام مجموعة من المتطوعين وشركات الطيران التجارية، يمكن لجماعة إرهابية أن تنشئ تفشياً عالمياً شبه متزامن للجذري. الأمر الذي لن يؤدي في حدوث عدد كبير من الوفيات فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى إيقاف التجارة العالمية حتى يتم السيطرة على الوباء أو يحرق نفسه.

استخدام الأسلحة البيولوجية من جماعات أو أفراد خطر فعلي، إلا أنه وفي العدوان على بلادنا أستخدم السلاح البيولوجي من قبل دول تحالف العدوان التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، واستخدام هذا السلاح من قبل تحالف العدوان على اليمن لم يعد مشكوكاً فيه، خاصة مع تفشي الأمراض والأوبئة في اليمن خلال سنوات العدوان الثمان الماضية بشكل كبير يؤكد

أن هناك حرباً بيولوجية تشن على اليمن، خاصة وأن ترافق ظهور الأوبئة في اليمن مثل الكوليرا وحمى الضنك وأنفلونزا الخنازير وغيرها من الأوبئة ترافقت مع الاستهداف المتعمد من قبل تحالف العدوان لمصادر وشبكات المياه وللبنية الصحية في اليمن.

سلاح فتاك بتكلفة رخيصة:

تكمّن خطورة هذا النوع من السلاح في تدني تكاليف إنتاجه إذا قورنت بالأسلحة الكيماوية أو النووية؛ فجراثيم الميكروبات الممرضة يمكن تحضيرها بصورة بسيطة غير معقدة بواسطة بعض المختصين المهرة من علماء الأحياء الدقيقة، حيث أن تحضيرها لا يحتاج لتقنيات علمية معقدة ولا تفاعلات عديدة أو متسلسلة كما أن طريقة تحضيرها لا يوجد بها سرية ولا قصور معرفي لدى الكثير من العلماء على عكس العلوم النووية.

وتتمثل خطورة هذا السلاح أيضاً في سهولة حمله وانتشاره وصعوبة اعتراضه كما تعترض الأسلحة التقليدية وفي الإمكانية الذاتية لهذا السلاح في الاستمرار بالحرب بشكل مستقل عن المهاجم به لقدرته على التكاثر في البيئة المستهدفة والانتقال عن طريق العدوى إلى درجة عدم القدرة على السيطرة عليه، كما تصبح تداعيات استخدام هذا السلاح قوة إضافية للحرب النفسية عبر إثارة الخوف منه وتعطيل حياة المجتمع المستهدف.

من الأسلحة البيولوجية ما هو مضاد للمحاصيل الزراعية؛ ومنها ما

هو مدمر للحوانات الاقتصادية التي يعتمد عليها شعب ما؛ ومنها ما هو مهلك ومدمر للإنسان فقط دون غيره؛ ومنها ما هو مزدوج التأثير كالأمرض المشتركة التي تعدي الحيوان فتهلك الثروة الحيوانية ويعدى الإنسان من الحيوان بعد ذلك فتحدث أمراض وبائية للإنسان. وفي العدوان على اليمن استخدم السلاح البيولوجي في استهداف الانسان مباشرة وكذلك الأرض والثروة الحيوانية خاصة في مناطق صعدة وتهامة اليمينيتين.

وجهت الحرب البيولوجية في العدوان على اليمن إلى الكائنات الحية والبيئة من المدنيين والمحاصيل الزراعية والحيوانات، ومصادر المياه، التربة والهواء، وقد تم تسجيل العديد من حالات التشوهات الخلقية لأعداد كبيرة من المواليد في كل من محافظات صعدة وحجة والحديدة وتعز، وهي ناتجة عن استخدام التحالف بقيادة السعودية أسلحة بيولوجية في حربها ضد اليمن.

على مدار سبعة أعوام، لا تزال دول تحالف العدوان ترتكب الجرائم بحق المدنيين والمؤسسات والبنى التحتية لليمن وفي مقدمتها البنية الانتاجية الغذائية الصناعية والزراعية وكذلك البنية الصحية، ما تسبب ولا يزال في صنع كارثة إنسانية تعد الأسوأ من نوعها في العالم بتأكيد وشهادة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية. نقل موقع «ليبرتي فيذر» تقريراً يشير إلى أن الكوليرا والوباء في اليمن ناجم عن هجوم أمريكي سعودي في مؤامرة مشتركة، وحمل الموقع أمريكا المسؤولية المباشرة عن الهجوم البيولوجي. كما أصدر

موقع «غلوبال ريسيرش للأبحاث» تقريراً حول التعاون الأمريكي مع السعودية في شن حرب بيولوجية ضد المدنيين في اليمن، واستخدام الأمراض كسلاح لقتل اليمنيين، وحسب التقرير، فإنه ومنذ مارس / آذار العام 2015م، حتى مايو 2018م، وقت صدور التقرير أصيب بهذه الأوبئة حوالي 400 ألف شخص، ولفت إلى أن هذه الأمراض هي بسبب باكتيريا تنتجها أسلحة تصنعها الولايات المتحدة.⁽⁴⁵⁾

في أواخر ديسمبر العام 2018م دقت وزارة الصحة العامة والسكان اليمنية في صنعاء ناقوس الخطر بعد إصدار تقرير عن الوضع الوبائي لحمى الضنك والملاريا في اليمن للعام 2019م.

وأكد حينها وزير الصحة العامة والسكان الدكتور طه المتوكل في تصريح لقناة المسيرة تزايد أعداد المصابين بوبائي حمى الضنك والملاريا في المناطق الساحلية والتهامية، مؤكداً وصول عدد المصابين بالملاريا إلى قرابة المليون. أما المصابون بوباء حمى الضنك فقد تجاوز الستة والثلاثين ألف مصاب، كما أكد الوزير الدكتور المتوكل وجود فيروس إتش ون إن ون (إنفلونزا الخنازير) في عدد من المحافظات الجبلية، مشيراً إلى تزايد ملفت في عدد المصابين بهذا الفيروس.

وحمل وزير الصحة اليمني الدكتور طه المتوكل دول العدوان المسؤولة الكاملة في انتشار هذه الأوبئة التي تفتك باليمنيين

(45) «الوقت» بعد 1500 يوم من الحرب البيولوجية على اليمن.. الكوليرا تهديد حقيقي لحياة ملايين اليمنيين»، (19 مايو 2019م)، متوفر على الرابط: <https://webcache>

متهما الغزاة المرتزقة من السودانيين والجنجويد بانتشار فيروس حمى غرب النيل في المناطق الساحلية وأيضاً في المناطق الحدودية في محافظتي صعدة وحجة حيث يتركز وجود قوى العدوان.

الحرب الناعمة:

«الحرب الناعمة» إحدى مجالات حروب الجيل الخامس التي تخاض ضد اليمن من بداية التدخل العسكري بتنوع طرائقها وأساليبها، والتي تخاض هذه عبر القلم والفيديو والصورة والرسالة والمحاضرة واللوحة والكتاب والندوة وبيت الدعارة والطابور الخامس، تمارس كل هذه العمليات العدوانية من أجل التأثير بالقوة الناعمة التدريجية وصولاً إلى إسقاط المجتمع وضرب الجبهة الداخلية بالتفافر مع مجالات الحرب الأخرى.

يركز في هذا المبحث على أبرز جانبي من جوانب الحرب الناعمة الأكثر تأثيراً وانتشاراً، وهما «الحرب الفكرية-السياسية» و«حرب المخدرات»، وهذا لا يعني عدم وجود بقية جوانب الحرب الناعمة منها الجوانب الأخلاقية، إلا أن هذه الجوانب الأخلاقية تلقى مقاومة من المجتمع نفسه وتنبذ بصورة يومية بفضل القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية السائدة في اليمن، فيما الحرب الفكرية السياسية وحرب المخدرات تجاوزت قدرة المجتمع على مقاومتها وتحتاج إلى جهود ثقافية وأمنية خاصة، وقد كان لمدير عام البحث الجنائي -الراحل- العميد سلطان زابن الدور الأبرز في معالجة القضايا الأخلاقية وليس فقط مكافحتها أمنياً، وهو ما دفع تحالف العدوان للضغط على مجلس الأمن ليفرض عليه العقوبات، وهي مماثلة للعقوبات التي صدرت بحق قادة عسكريين يمنيين آخرين.

رياح السلام الباردة:

كان من ضمن الحرب الناعمة عمل دول التحالف على التأثير على الإدراك والخيارات السياسية، ورغم أن هذا الأمر يمكن تصنيفه كجزء من الحرب السيبرانية ضمن «الحرب الدعائية»، إلا أنه بالإمكان وضعه في هذا المبحث ضمن «الحرب الناعمة» بمفهومها السياسي أي التأثير المعادي الناعم للوصول لذات النتائج المرجوة التي يجري فرضها بالوسائل العنيفة، خصوصاً وأن الاستخبارات البريطانية كجهة أمنية هي من مارست هذا النوع من الحرب ولم تكن مجرد دعاية إعلامية. عملت بريطانيا على توجيه الرأي العام اليمني وتجنيد الشباب اليمني في عدد من المنظمات المدنية لإقناع اليمنيين بالمشروع السياسي البريطاني عن السلام -غير العادل-، بدون وعي من العاملين على هذه المنظمات المحلية الذين تعرضوا للخديعة، ومثلوا «حصان طرواده» وفق تعبير الكاتب «كت كلارنبرغ» المحرر في موقع «ذا كارديل».

«كشف موقع The Cradle حصرياً عن جزء من الحرب بالوكالة التي شنتها لندن لفترة طويلة ضد المقاومة الحوثية في اليمن. يتعلق هذا الجزء بالبروباغاندا متعددة القنوات التي استهدفت المدنيين وعملت في سرية تامة طوال الصراع الذي دام تسع سنوات، واضطلعت بها شركة الاستخبارات البريطانية «ARK» واسعة الانتشار، التي أسسها وقادها العميل السابق في جهاز الاستخبارات الخارجي «M16»، أليستير هاريس».

بحسب الموقع «تعهدت شركة «ARK» بإنشاء مجموعة من المنتجات «الجازبة بصرياً» للترويج للسلام الذي تفرضه الرياض، والتي ستُنشر على الإنترنت وخارجه. ستُستخدم الصور «بشكل متعمد لتشمل مختلف الفئات الديمغرافية والطوائف والمواقع من أجل ضمان الشمولية».

يوضح الموقع: بدأت الحملة في البداية على «المستوى المحلي الضيق» في ست محافظات يمنية، «قبل أن تتوسع إلى المستوى الوطني، في كل محافظة، اختيرت منظمة غير حكومية محلية «ذات مصداقية» كمرسال، إلى جانب صحافيين «معروفين» و«محترمين ومؤثرين» الذين سيكونون «موظفين ميدانيين متخصصين» في المحافظات الستة، التي تعمل فيها شركة «ARK».

ويخلص الموقع إلى نتيجة مفادها: قد يعتبر البعض أن هذا التجنيد للمواطنين العاديين من دون قصدهم وموافقته، سواء كانوا شباباً أم كباراً في السن، كمحاربين معلومانيين لدى الاستخبارات البريطانية، كان مبرراً بالضرورة الأخلاقية لإنهاء «الحرب الأهلية» في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك، كان استغلالهم خبيثاً للغاية، لأنه كان بمثابة عملية «حصان طروادة»، تهدف في النهاية إلى إجبار اليمنيين على قبول سلام غير منصف إلى حد كبير، بما يتعارض مع مصالحهم الخاصة.

(46)

ما كشف عنه موقع The Cradle هو نموذج عن ممارسات مماثلة

(46) ذا كارديل عربي، «وثاق مسرّبة: العمليات السرية للاستخبارات البريطانية لتشويه صورة «أنصار الله» في اليمن»، (17 إبريل 2023م) متوفر على الرابط: <https://thecradle.co/>

انخرطت فيها المخابرات الغربية في اليمن، للتأثير الناعم على الوعي الاجتماعي، للقبول في نهاية المطاف بتصورات دول التحالف المعادية لليمنيين.

حرب المخدرات:

تركز دول تحالف العدوان على حرب المخدرات بصورة رئيسية لخطورتها الكبيرة على المجتمع، وتستفيد دول التحالف في حربها هذه على الإرث الذي خلفه النظام السابق؛ فقد عملت الأطراف النافذة في السلطة الحاكمة سابقاً على تنظيم عملية الاتجار بالمخدرات، وأبعد من ذلك، فقد نظمت احتكارها على تجار بعينهم يعملون لصالحها، ويحظون برعاية شبه رسمية، فيما كانت مهمة الأجهزة الأمنية حينها حماية هؤلاء التجار، ومحاربة أي منافسين لهم. توازياً مع أهداف حروبها الداخلية، استخدمت سلطة النظام السابق سلاح المخدرات في مواجهة أي استفاقة اجتماعية محتملة، فعمدت إلى إفساد قطاع واسع من شباب الحراك الجنوبي، عبر التسهيلات التي قدمتها لمروجي وتجار المخدرات. للتخريب الأجنبي إلى جانب الفساد الداخلي دورٌ متكاملٌ في إشاعة المخدرات، باعتبارها جزءاً من تجارة قوى الفساد وأطرافه النافذة لكسب المال الحرام، هذفاً لتضرب معنويات واهتمامات المجتمع وإبعاده عن خوض النضالات الاجتماعية والثورية والوطنية. في الحرب على اليمن، تبرز المخدرات كأحد مجالات الصراع،

يستخدمها التحالف العدوانى بقيادة المملكة السعودية والامارات المتحدة، بإسناد من الدوائر الأمريكية والصهيونية، ودعم الأوساط الحاكمة في الغرب الإمبريالي.

وفقاً لإفادة إدارة مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية اليمنية- صنعاء، فإن النسبة الأكبر من المخدرات المضبوطة في اليمن تعود لتجار سعوديين، وأن غالبية المضبوطات تتم في المحافظات الحدودية، في طريقها إلى المملكة، وتحت مسمى -العفو العام- أفرجت السعودية عن أكثر من ثلاثة آلاف متورط بالاتجار وترويج المخدرات من جنسيات مختلفة، وأطلقتهم لتخريب المجتمع اليمني.

اشترطت الاستخبارات السعودية على البعض منهم، تزويدها بالإحداثيات لمواقع الجيش واللجان الشعبية اليمنية مقابل تسهيل تجارتهم، تثبت ذلك محاضر التحقيقات لدى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في صنعاء.

تظهر التحقيقات-التي اطلع عليها الباحث- مدى الترابط العضوي بين قوى العدوان وتجار المخدرات، حيث الأطنان من مختلف أنواع المخدرات تتدفق إلى الداخل اليمني عبر السواحل اليمنية الخاضعة لسيطرة قوات البحرية المعادية، ولا يتم إيقافها إلا في النقاط العسكرية والأمنية لقوات الجيش واللجان الشعبية. وفي كثير من القضايا، اعترف المتورطون بتجارة المخدرات، بظلع السعودية في هذه اللعبة، من خلال التسهيلات المقدمة من الأوساط العسكرية التابعة للسعودية والإمارات، بلغ ذلك - في بعض الحالات - حد قيام

المرتزقة بنقل المخدرات عبر آليات عسكرية تابعة للحكومة العميلة. تعد سيئون وخط العبر حضرموت منطقةً شبه مفتوحة لتجارة المخدرات، كذلك سواحل المهرة الواقعة تحت سيطرة السعودية، وعقب سيطرة القوات الإماراتية وعملائها على محافظة عدن، تفتت ظاهرة ترويج وتعاطي المخدرات والحشيش في أوساط الشباب، الذين صار بإمكانهم الحصول عليها بسهولة وأسعار مخفضة نسبياً، خاصةً مع انتشار مروجين تربطهم علاقاتٌ بقيادات جنوبية عميلة موالية لأبوظبي، فمعظم العاملين في البيع والترويج والتوزيع كانوا يقاتلون مع القوات الإماراتية في عدن عام 2015م، وبعضهم متورطون، وتكشف التحقيقات أن معظم القوات العسكرية التابعة لمرتزقة الإمارات والسعودية تشارك في تجارة المخدرات، وتسهل نقلها إلى صنعاء. مثلاً لا حصرًا، يعد المدعو علي سالمين باصهيب الضابط العسكري العامل في الإمداد العسكري لقوات المرتزقة في منطقة -الوديعة- من أشهر تجار المخدرات خلال السنوات الثمان الماضية. وفي أواخر ديسمبر 2017م، ضبط الأمن المصري كمية من المخدرات بحوزة المدعو يسران المقطري المعين من قبل العدوان مسؤولاً لمكافحة الإرهاب في أمن عدن، حين ألقى القبض عليه برفقة فتاتين بحالة تعاطي في إحدى الشقق السكنية بالعاصمة المصرية.⁽⁴⁷⁾

في 26 أكتوبر 2020م ضبط أمن عدن الموالى للعدوان كمية 3

(47) المساء برس، «تأكيداً لما نشره "المساء برس" صحيفة مصرية تؤكد فضيحة المقطري بالقاهرة»، (16 يناير 2018م)، متوفر على الرابط: <http://www.masa-press.net>

طن من مادة الحشيش والمخدرات كانت على متن سفينة قادمة من ميناء جدة بالسعودية، وكما كان خبر الشحنة مثيراً كان مثيراً أيضاً خبر اختفائها؛ فالشحنة المضبوطة من الحاوية الأولى التي تم تفتيشها بلغت 3 طن حشيش ومخدرات، بينما أخبار إتلاف الحشيش الذي تم بحضور ممثلين دول العدوان والمرتزقة بلغ 250 كيلو جرام من الحشيش.

بالنسبة لدول تحالف العدوان، تبدو حرب المخدرات استراتيجيةً طويلةً الأمد، يضمنون عبرها إسقاط الدولة اليمنية من الداخل، وإفساد المجتمع اليمني؛ ليصبح عندما يحل السلام عاجزاً عن القيام بالأدوار والمسؤوليات التنموية والنهضوية العلمية والعملية والدفاعية.



مركز الأبحاث والمعلومات
Research & Information Center



وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar